

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/73
1 April 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

الدورة التاسعة

جنيف، ١٤-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥

تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن دورتها التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥

المحتويات

الفصل	الصفحة
الأول - التوصيات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها التاسعة	٣
الثاني - البيانات الافتتاحية	٧
الثالث - الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التجارة والأهداف الإنمائية للألفية	١٥
الرابع - تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية: الاتجاهات والقضايا والسياسات العامة	١٩
الخامس - الوصول إلى الأسواق، ودخول الأسواق، والقدرة التنافسية	٢٤
السادس - التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية	٢٦
السابع - التجارة والبيئة والتنمية	٣٢
الثامن - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة والبيانات الختامية	٣٥
التاسع - المسائل التنظيمية	٣٦
المرفقات	
الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة للجنة	٣٨
الثاني - مواضيع مطروحة للمناقشة في اجتماعات الخبراء في عام ٢٠٠٥	٣٩
الثالث - الحضور	٤٠

الفصل الأول

التوصيات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها التاسعة

١ - تعرب اللجنة عن ارتياحها لتنفيذ الأمانة لتوصيات الدورة الثامنة ولمساهمتها في المداولات الحكومية الدولية وبناء توافق في الآراء بشأن الأبحاث وتحليل السياسات العامة، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات. وتعرب اللجنة عن تقديرها بصفة خاصة لما قدم من تحليل للسياسات العامة وتحليل فني في الوثائق المعدة للدورة التاسعة. وترحب اللجنة كذلك بالمساهمات القيمة المقدمة من الشخصيات البارزة وأعضاء أفرقة المناقشة في المناقشات التي جرت خلال الدورة التاسعة. وتعرب اللجنة عن تقديرها أيضاً لكافة الجهات المانحة التي أتاحت الموارد لبرنامج التجارة الفرعي للأونكتاد. ويجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً في جميع مجالات العمل هذه.

ألف - التجارة وأهداف إعلان الألفية

٢ - بالنظر إلى مساهمة الأونكتاد في تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ومساهمتها في الاستعراض الشامل لذلك الإعلان في عام ٢٠٠٥، توصي اللجنة بأن يقوم الأونكتاد بما يلي:

(أ) أن يساهم في إدماج التنمية في التجارة الدولية والمفاوضات التجارية، ولا سيما مفاوضات الدوحة، عن طريق أعماله في مجالات بناء توافق الآراء، والدراسات التحليلية، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، وفقاً للولاية المنصوص عليها في توافق آراء ساو باولو؛

(ب) أن يساهم في الأعمال التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقدها الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز من حيث الوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ولا سيما ما يتعلق بدور التجارة والمفاوضات التجارية في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية؛

(ج) أن يدعم الجهود المبذولة في البلدان النامية لبناء القدرات في مجال صياغة السياسات العامة التجارية، والمفاوضات التجارية، بما فيها المفاوضات المتصلة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي مجال السلع الأساسية، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء ساو باولو (الفقرة ٩٥). ويجب، أيضاً، أن يعزز الأونكتاد المساعدة التقنية المقدمة لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وفقاً للفقرة ٦٦ من توافق آراء ساو باولو.

باء - القطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية

٣ - تحيط اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء الذي أطلق عملية الاستعراض القطاعي للقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية والذي نظر في مسائل التعاقد مع مصادر خارجية لتقديم الخدمات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات؛ ومنتجات الطاقة المتجددة، بما يشمل الوقود الأحفوري؛ والمنسوجات والملابس. وترحب اللجنة بالاهتمام الخاص الذي أولي لاحتياجات البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً. وتقرر اللجنة مواصلة الاستعراضات القطاعية السنوية للقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية في إطار اجتماع الخبراء. وتوصي اللجنة كذلك، بأن يضطلع الأونكتاد بأنشطة لبناء

القدرات على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية بوضع مشاريع نموذجية لمساعدة البلدان النامية على المشاركة في هذه القطاعات، بما في ذلك القطاعات المذكورة في تقرير اجتماع الخبراء (TD/B/COM.1/EM.26/3). وتدعو اللجنة البلدان والمؤسسات المانحة إلى دعم هذه الجهود الرامية إلى بناء القدرات.

جيم - الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية

٤ - أقرت اللجنة بأنه ينبغي أن يعزز الأونكتاد أعماله بشأن الترابط بين عوامل الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية وتأثير هذه العوامل في صادرات البلدان النامية. وينبغي أن ينظر الأونكتاد أيضاً في الآثار المترتبة على الحواجز غير التعريفية. كما ينبغي أن يواصل الأونكتاد بحثه في تحديات وفرص تحرير التجارة، ولا سيما في مجال تآكل الأفضليات وكذلك استخدام وتحسين خطط الأفضليات. وينبغي أن يواصل الأونكتاد دعمه للمبادرات التجارية بين بلدان الجنوب، بما في ذلك النظام الشامل للأفضليات التجارية.

٥ - وأحاطت اللجنة علماً بأنه يتوقع من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المزمع عقده في أنطاليا (تركيا) في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أن يوفر فرصة جيدة لتناول الممارسات المانعة للمنافسة والتي تؤثر في دخول صادرات البلدان النامية الأسواق بصورة فعلية.

دال - السلع الأساسية

٦ - ووفقاً لما تم التأكيد عليه في الفقرات ٦٤ و ٧٤ و ١٠٠ من توافق آراء ساو باولو، وكمساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية، ومع الإحاطة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المعني بتمويل التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية: آليات التمويل الابتكارية (TD/B/COM.1/EM.24/3)، ينبغي للأونكتاد:

(أ) أن يستمر في اتباع نهج شامل في الجهود التي يبذلها للإسهام في تنمية قطاع السلع الأساسية، والتنويع، والمشاركة بفعالية أكبر في سلسلة العرض، وأن يقوم في هذا الصدد بتنفيذ المهام التي كلف بها تنفيذاً كاملاً؛

(ب) أن ينشئ في أقرب وقت ممكن فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية حسب ما أعلن في الأونكتاد الحادي عشر المعقود في ساو باولو. وتدعى الجهات المانحة والمؤسسات المهتمة بالأمر إلى الإسهام في تمكين فرقة العمل من القيام بمهامها؛

(ج) أن يعزز الأعمال التي يضطلع بها في مجال تمويل السلع الأساسية سواء من حيث وضع تصور للخطط الابتكارية أو من حيث المساعدة على تنفيذها، مع التركيز على دور التمويل في تمكين قطاع السلع الأساسية من تحقيق المكاسب والمنافع الإنمائية العامة، ونشر النهج الناجعة؛

(د) أن ينفذ في هذا المجال برامج مُحكمة وموسعة لبناء القدرات والمؤسسات، تشمل القطاعين العام والخاص والسياسات والإجراءات الوطنية والدولية.

٧- وتدعو اللجنة مجتمع الجهات المانحة الدولية إلى تعزيز ما يوفره للأونكتاد من دعم خارج عن الميزانية لمساعدته على تأدية ولايته في مجال السلع الأساسية.

هاء - التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

٨- وفقاً للفقرة ٩٩ من توافق آراء ساو باولو، ومع الإحاطة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المعني بالجوانب التجارية والإنمائية للخدمات المهنية والأطر التنظيمية (TD/B/COM.1/EM.25/3)، ينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز دراساته التحليلية التي تركز على السياسات العامة، والأنشطة التي يضطلع بها لتحقيق توافق في الآراء وبناء القدرات في مجال الخدمات، بدعم من مجتمع الجهات المانحة، للإسهام في ضمان المكاسب الإنمائية للبلدان النامية في المجالات التالية:

- (أ) مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرات العرض المحلية وزيادة مشاركتها في التجارة في الخدمات؛
- (ب) إنجاز دراسات تقييمية للتجارة في الخدمات وفقاً للفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو؛
- (ج) إجراء دراسات قطاعية في المجالات والقطاعات والأساليب التي تهم البلدان النامية؛
- (د) التعمق في العمل المتعلق بالخدمات التجارية والخدمات المهنية في المجالات المحددة في تقرير اجتماع الخبراء المشار إليه أعلاه، بما يشمل التعاقد مع مصادر خارجية لتوفير تلك الخدمات؛
- (هـ) المساعدة على تنمية قدرات البلدان النامية على تحديد أولوياتها التفاوضية والتفاوض على الاتفاقات التجارية، بما يشمل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، والاتفاقات التجارية الإقليمية؛
- (و) تحليل الأنظمة المحلية وقواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات من منظور إنمائي.

واو - التجارة والبيئة والتنمية

٩- ينبغي أن يواصل الأونكتاد، بدعم من مجتمع الجهات المانحة، دراساته التحليلية التي تركز على السياسات العامة، والأنشطة التي يضطلع بها لتحقيق توافق في الآراء وبناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية، وأن يقوم بصفة خاصة بما يلي:

- (أ) مواصلة تطوير فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، كنشاط يستند إلى المشاريع؛ وتشجيع الدول الأعضاء المعنية على المشاركة بنشاط فيما تضطلع به فرقة العمل الاستشارية من أنشطة قطرية وقطاعية ذات صلة؛
- (ب) تعزيز أعماله المنفذة في إطار مبادرة التجارة البيولوجية، ولا سيما البرامج الوطنية للتجارة البيولوجية، ومتابعة الشراكات التي أطلقت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وفي الأونكتاد الحادي عشر بغية تعزيز التجارة وتنويع الصادرات والاستثمار في التجارة البيولوجية؛

(ج) مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية الناشئة عن بروتوكول كيوتو، بما يشمل آليات التنمية النظيفة، كنشاط يستند إلى المشاريع؛

(د) مواصلة وتعزيز أعماله المتعلقة بالتدابير البيئية التي تؤثر في تجارة البلدان النامية، وفي مجال السلع والخدمات البيئية؛

(هـ) مساعدة البلدان النامية على تعيين التعريفات والتدابير التنظيمية التي تؤثر على التجارة في سلع ومعدات الطاقة المتجددة، والتحقق من البلدان النامية التي تمتلك - أو يمكن أن تُنمّي - القدرة على توريد مكونات تلك المعدات، وإدراجها المحتمل في الولاية المحددة في الفقرة ٣١ ٣٠ من إعلان الدوحة الوزاري؛

(و) مواصلة البحث في فرص التجارة المتاحة للمنتجات المفضلة بيئياً. وترحب اللجنة بالأعمال التي أنجزتها فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في الزراعة العضوية، المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

١- أكد الموظف المسؤول عن الأونكتاد أن هذه الدورة هي الأولى التي تعقدها لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية منذ الأونكتاد الحادي عشر وبالتالي فإنها فرصة سانحة لتناول القضايا الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال من منظور تنفيذ توافق آراء ساو باولو. وسوف تشهد السنة الحالية أيضاً الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لتنفيذ إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن هذين الحدثين مترابطان لكونهما يستهدفان معا تعزيز التجارة بوصفها محركاً للنمو والتنمية والقضاء على الفقر. وستدرس اللجنة، في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، مسألة تمويل التجارة في السلع الأساسية وكيفية تأثيره في قدرة البلدان النامية على المنافسة ودخول الأسواق، لا سيما البلدان المعتمدة على السلع الأساسية. ونظراً لأهمية القضايا المتعلقة بالسلع الأساسية، كما تنعكس على نحو شامل في توافق آراء ساو باولو (الفقرة ١٠٠)، قد ترغب اللجنة في إدراج مسألة السلع الأساسية كبند منتظم في جداول أعمالها المقبلة. وفيما يتعلق بالقدرة التنافسية، أقر عدد متزايد من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، بأن قوانين وسياسات المنافسة على الصعيد الوطني والدولي عنصر مهم لأهدافها الإنمائية والرامية إلى القضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، سيعقد في أنطاليا بتركيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

٢- وفي إطار البند ٤ من جدول الأعمال، تنتظر اللجنة في تعاضد دور البلدان النامية في التجارة الدولية في الخدمات، إضافة إلى التجارب والتحديات في المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية الجارية بشأن الخدمات. وقد باشرت بلدان نامية عديدة عمليات للإصلاح، غير أن تحرير التجارة في الخدمات قد لا يؤدي النتائج أو المكاسب المتوخاة منه دون وضع سياسات تكميلية. فقد شهدت بلدان عديدة من أقل البلدان نمواً انخفاضاً في حصتها من الخدمات في ناتجها المحلي الإجمالي منذ التسعينات. ولا يمكن تناول مسألة تحرير الوصول إلى الأسواق في مجال التجارة في الخدمات دون مراعاة التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بقواعد الاتفاق العام للتجارة في الخدمات والضوابط المتعلقة بالأنظمة الداخلية. ومن القضايا في هذا الباب دور الأطر التنظيمية الملائمة إذا أريد لتحرير التجارة أن يحقق نتائج إيجابية.

٣- وبشأن البند ٥ من جدول الأعمال، أكد المتحدث دعم الأونكتاد للبلدان النامية في مشاركتها في برنامج عمل الدوحة وما بعده، الذي يتضمن قضايا الوصول إلى الأسواق والقدرة على العرض فيما يتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية. وبعض هذه القضايا لا يدخل في نطاق منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك السبل الابتكارية لجعل التجارة في خدمة التنمية المستدامة، مثل مبادرة التجارة البيولوجية. وأشار إلى أن دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠٠٥ شكل تطوراً هاماً، وقال إن الأونكتاد مستعد لمواصلة العمل مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل مساعدة البلدان النامية في قضايا التجارة والاستثمار في مجال تغير المناخ، مثل التشجيع على إتاحة المزيد من الفرص التجارية والاستثمارية في إطار آلية التنمية النظيفة. وشدد أيضاً على أهمية فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، وهو نشاط يستند إلى المشاريع أطلق خلال أسبوع ريو التجاري السابق لانعقاد الأونكتاد الحادي عشر.

٤- وأضاف قائلاً إن اجتماع الخبراء المعني بالقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٥ ناقش مسألة الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات، والأنسجة والملابس، والطاقة المتجددة والوقود الأحثائي. وأوصى بأن تنظر اللجنة في إمكانية إجراء متابعة للاستعراضات القطاعية، بما في ذلك استعراض المشاريع الميدانية، وعقد اجتماع آخر للخبراء بشأن القطاعات الجديدة والدينامية خلال فترة السنتين الحالية.

٥- وتحدث ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن دعم الأونكتاد سيكون ضرورياً للحدثين كبيرين في عام ٢٠٠٥ وهما العملية التحضيرية للاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لتنفيذ إعلان الألفية، والمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ.

٦- وأشار المتحدث إلى ضرورة التصدي للأثر السلبي الذي تخلفه العقوبات التي تعترض العديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في دخولها إلى أسواق تمويل السلع الأساسية. وقال إن توافق آراء ساو باولو يشكل خريطة طريق توجه عمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية، وينبغي للجنة في هذا السياق أن تجعل مسألة السلع الأساسية بنداً مستقلاً في جدول أعمالها. وأعرب عن دعمه لفرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية. ومن جهة أخرى، أشار إلى ضرورة بذل الجهود لجعل الأسواق العالمية أكثر كفاءة، وعدلاً وإنصافاً من خلال منع ووقف الهياكل والممارسات المنافية للمنافسة التي تنهجها الشركات العالمية حيث تضر هذه الشركات بصادرات البلدان النامية، بما فيها صادرات السلع الأساسية. وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التمييزية سيشكل فرصة جيدة للتصدي للممارسات المنافية للمنافسة. ورحب بالعمل الجاري بشأن القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية. وقال إن على الأونكتاد أن يستمر في هذه الأنشطة من باب الأولوية القصوى وأن يوسع من نطاقها لتشمل بناء القدرات.

٧- وفيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، أعرب عن تأييده الكامل لتقييم أمانة الأونكتاد الوارد في الفرع الخامس من الوثيقة TD/B/COM.1/71. وقال إن قطاعات الخدمات القائمة على الاستخدام الأكثر كثافة لليد العاملة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وينبغي إعطاؤها الأولوية في مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وأوضح أن البلدان النامية تلتزم التزام البلدان المتقدمة بشكل أعمق وأوثق بشأن أسلوب التوريد ٤ و ١ وتفعيل أحكام المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وتحتاج البلدان النامية إلى الدعم من أجل تطوير قدرتها على عرض خدمات تنافسية، وتعزيز بناء القدرات المؤسسية والتنظيمية، والاحتفاظ بالحيز الضروري للسياسة العامة ضماناً لتوازن ملائم بين مختلف الأهداف الإنمائية. ومن الشروط الأساسية لإجراء تقييم واضح لكل من الإمكانيات التي تتيحها التجارة في الخدمات وأهداف مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ولآثارها الأوسع المترتبة عليها في مجال التنمية. وتولي البلدان النامية أهمية قصوى لعمل الأونكتاد في هذا الصدد وتدعو الأونكتاد إلى مواصلة تحليله لوسائل بناء قطاعات الخدمات التنافسية والخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية التي من شأنها دعم وتحسين القدرة على المنافسة والتنمية.

٨- وأثنى المتحدث على الأونكتاد لما يقوم به من عمل بشأن مجموعة واسعة من القضايا التجارية والبيئية، لا سيما في مجال السلع والخدمات البيئية، والمتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق، وإتاحة الفرص لتصدير المنتجات العضوية، ومبادرة التجارة البيولوجية. وقال إن المبادرة الجديدة للأونكتاد بشأن إنشاء فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات

البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق أمر مشجع أيضاً، كما هو الشأن بالنسبة لمساعدة الأونكتاد في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تحديد السلع البيئية التي تحظى باهتمام البلدان النامية فيما يتعلق بالتصدير والتنمية المستدامة.

٩- وأعرب المتحدث عن ارتياحه للطريقة الشاملة التي تعاملت بها الأمانة مع التوصيات التي صدرت عن اللجنة في دورتها الثامنة. وقال إن التركيز على أقل البلدان نمواً وعلى البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالتجارة ينبغي أن يستمر، نظراً للاحتياجات الخاصة والملحة لهذه البلدان. واستطرد قائلاً إن الدعم المالي الذي تقدمه البلدان المانحة إلى الأونكتاد من أجل تنفيذ أنشطة التعاون التقني أمر مسلم به، إلا أنه ينبغي زيادة هذا الدعم في ضوء الولاية التي عززها الأونكتاد الحادي عشر. وأشار إلى أن مجموعته تؤكد من جديد التزامها بالجولة الجديدة لمفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وتتطلع إلى الدعم المتواصل من قبل الأونكتاد.

١٠- وتحدث ممثل الفلبين، باسم المجموعة الآسيوية والصين، فأعرب عن تقديره لمبادرة الأمانة بتنظيم مناقشة بشأن التجارة والأهداف الإنمائية للألفية وعن تطلعه إلى مشاركة الأونكتاد بشكل مباشر من خلال العملية الحكومية الدولية في الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة ولا سيما في الجزء الرفيع المستوى من الجلسة العامة لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن تقديره أيضاً لما قامت به الأمانة من تحليل لآليات تمويل السلع الأساسية، كما أعرب عن تقديره للشركاء في التنمية لدعمهم لهذه الخطط في آسيا. وقال إن أحد الاقتراحات يدعو إلى إدراج تمويل السلع الأساسية ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات ومراعاة قضايا السلع الأساسية خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض مجموعة المبادئ والقواعد لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية. وقال إن عمل الأونكتاد بشأن القطاعات الجديدة والدينامية أمر ينبغي تشجيعه، كما ينبغي النظر في قطاعات أخرى مثل السلع والخدمات البيئية، والمنسوجات والملابس في سياق ما بعد اتفاق المنسوجات والملابس.

١١- وأكد الحاجة الملحة إلى التصدي للقيود التي تحد من القدرة على العرض في مجال الخدمات وللعقبات التي تعترض صادرات البلدان النامية من الخدمات، لا سيما وضع اتفاقات للاعتراف المتبادل، واختبارات الاحتياجات الأساسية، والتأشيرات، والمتطلبات التقنية والأنظمة الداخلية. وقال إن على البلدان المتقدمة أن تدرك أهمية أسلوب التوريد ٤، والأسلوبين ١ و ٢، من أجل التنمية الاقتصادية. ونظراً لأهمية التجارة في الخدمات، رحب المتحدث بتركيز الأونكتاد على قطاع الخدمات في جميع محاور عمله، بالإضافة إلى تركيزه على تقييم الخدمات.

١٢- وأشار إلى الالتزام الذي تم التعهد به خلال الأونكتاد الحادي عشر من أجل رصد التدابير البيئية التي تمس صادرات البلدان النامية. وقال إن هذه المتطلبات أضحت عاملاً حاسماً بالنسبة للوصول إلى الأسواق ودخولها. وأوضح أنه في العديد من الحالات، تؤثر المتطلبات البيئية تأثيراً سلبياً على البلدان الآسيوية، وأشار إلى أن عدداً من الاقتراحات التي قدمتها الأمانة جدير بالتأييد الكامل. وأثنى على مشاركة القطاع الخاص في فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق. وشدد على الدور الإيجابي لمبادرة التجارة البيولوجية، وقال إن على الأمانة أن تطلق هذه المبادرة في بلدان أخرى في المنطقة.

١٣- وتحدث ممثل مصر، باسم المجموعة الأفريقية، فشدّد على أن معظم البلدان الأفريقية تعتمد على السلع الأساسية. وقال إن من الضروري التصدي للمشاكل الناجمة من عدم توفر رأس المال، والتكنولوجيا والموارد البشرية للامتثال لمعايير المنتجات، بوسائل منها وضع آليات مالية ابتكارية. وقال إن من الضروري التسليم بالدور الملزم للدولة. وينبغي دعم

صغار المنتجين، ودفع أسعار "معقولة" وتشجيع علاقات الشراكة بين المنتجين في البلدان النامية وموزعي السلع الأساسية. وأشار إلى أن المنتجين الأفارقة قلقون إزاء العقبات التجارية التي تفرضها هياكل الأسواق الدولية غير المواتية وإزاء العقبات على مستوى المؤسسات التجارية. وقال إن الأونكتاد قد قام بعمل هام في هذا الصدد، وينبغي تعزيز العمل التحليلي من أجل مساعدة البلدان النامية في القضايا المتعلقة بسياسات وقوانين المنافسة، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي.

١٤- وتابع قائلاً إن التجارة في الخدمات تتيح فرصاً للبلدان الأفريقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن تطوير قطاعات الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية ذو أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية، غير أن معظم موردي الخدمات الأفارقة يعانون نقصاً في الموارد وفي القدرة على المنافسة. فالخدمات مهمة لتحسين الرفاه وللحكومات دور تنظيمي كبير لضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية. وإلى جانب تحرير خدمات الهياكل الأساسية وخصخصتها، ينبغي أيضاً اتخاذ تدابير ملائمة في مجالي المنافسة والتشريع. ويمكن للجنة أن تقوم بدور في اعتماد توصيات محددة من أجل تعزيز الدينامية في قطاعات الخدمات المحلية، والوصول إلى التكنولوجيا من خلال أساليب التوريد، وتنقل الأشخاص الطبيعيين.

١٥- وأشار المتحدث إلى أن البلدان الأفريقية تواجه صعوبات في التكيف مع المتطلبات البيئية وما يرتبط بالبيئة من متطلبات الأمن الغذائي في الأسواق الرئيسية لصادراتها. فهي قلقة إزاء القوانين المنظمة لمبيدات الآفات ومعايير القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديره لعمل فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، ولعمل فرقة العمل الدولية المشتركة بين الأونكتاد والفاو والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية المعنية بالتوحيد والمعادلة في الزراعة العضوية. ولأسباب راجعة إلى الأمن الغذائي ومخاوف بيئية، ترحّب البلدان الأفريقية بالمشاريع المزمع القيام بها في إطار فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد والمعنونة ببناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية ومبادرة التجارة البيولوجية، التي يجري توسيع نطاقها ليشمل أفريقيا. ثم إن عمل الأونكتاد بشأن التنوع البيولوجي والمعرفة التقليدية مهم أيضاً، لأن أغلبية الأفارقة يعتمدون على المعرفة التقليدية لتلبية الاحتياجات الغذائية والصحية. وثمة إمكانية أيضاً للأونكتاد في بناء القدرات فيما يتعلق بآلية التنمية النظيفة بموجب بروتوكول كيوتو من أجل مساعدة البلدان الأفريقية التي توجد حالياً في وضعية غير مناسبة.

١٦- وقال إن المبادرة المتعلقة بالقطاعات الجديدة والدينامية للتجارة الدولية توفر فرصة هامة للبلدان الأفريقية لتنويع إنتاجها وصادراتها. ويجب الآن توسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل الدعامة الثالثة لأنشطة الأونكتاد، وهي بناء القدرات، لا سيما بالنسبة لأفريقيا، بما في ذلك على الصعيد القطري وعلى مستوى المشاريع النموذجية دون الإقليمية، نظراً لأن أفريقيا لا يزال يتعين عليها بناء قدرتها في هذه القطاعات الجديدة والدينامية.

١٧- وأضاف قائلاً إن العمل الجاري في إطار البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية في فترة ما بعد الدوحة مهم جداً. ومن الأنشطة الأخرى الخاصة بالتعاون التقني والتي تعد جديدة بالذكر تلك المتصلة بالتجارة والبيئة، والتجارة والمنافسة، وقضايا السلع الأساسية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والمفاوضات الجارية بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، والنظام الشامل للأفضليات التجارية. وقال إن الأونكتاد شريك مهم لأفريقيا في إطار السعي إلى تحقيق نتيجة إيجابية لبرنامج عمل الدوحة وتحقيق هدفها الإنمائي. وأعرب عن ارتياحه للعمل الذي تقوم به الأمانة، على نحو ما ورد في الوثيقة TD/B/COM.1/69.

١٨- وتحدث ممثل كوستاريكا، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن على الأونكتاد أن يواصل عمله المثمر في مجال التجارة والتنمية، مع التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) دور التجارة في التنمية الاقتصادية، والعلاقة بين تحرير التجارة، والنمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر؛ (ب) الترابط القائم بين تعدد الأطراف والتكامل الإقليمي، حيث يتطابق كلاهما ويتكاملان؛ و(ج) المفاوضات المتعددة الأطراف ومواصلة دعم البلدان النامية في مشاركتها في برنامج عمل الدوحة.

١٩- وفيما يتعلق بالخدمات، أشار إلى وجوب تعزيز الدور الذي تقوم به البلدان النامية في مجال التجارة الدولية في الخدمات. وقال إن العديد من بلدان المنطقة بدأ في عمليات إصلاح في مجال الخدمات، غير أن حصة هذه البلدان من التجارة الدولية في الخدمات لا تزال متواضعة جداً، إذ تبلغ حوالي ٣,٥ في المائة، وهي أدنى من نسبة التجارة في السلع، التي تبلغ ٥,٣ في المائة من إجمالي التجارة العالمية. وقال إن بلدان المنطقة تتوقع جني ثمار المفاوضات بشأن الخدمات من خلال السماح مؤقتاً بنقل الأشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات (أسلوب التوريد ٤). وفي هذا الصدد يقدم الأونكتاد المساعدة إلى البلدان النامية، وهو ما ينبغي تحسينه. ومن المهم أيضاً دراسة أفضل الممارسات في مجال الخدمات التي من شأنها أن تعزز التجارة في الخدمات فيما بين بلدان الجنوب.

٢٠- وقال إن مجموعته تعلق أهمية على العلاقة بين التجارة والاستثمار والأهداف البيئية، نظراً لوفرة موارد التنوع البيولوجي في المنطقة. وأكد تأييد مجموعته لعمل الأونكتاد بشأن الزراعة العضوية ومبادرة التجارة البيولوجية وتغير المناخ والسياحة المستدامة، وقال إن مجموعته تتطلع إلى نجاح أعمال فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، وتقدر عمل الأونكتاد في مجال السلع والخدمات البيئية.

٢١- وأضاف قائلاً إن بدء نفاذ بروتوكول كيوتو هو تطور هام يتيح فرصاً جديدة. وأكد أن للأونكتاد دوراً يؤديه في مساعدة البلدان النامية في القضايا المتصلة بالتجارة والاستثمار في مجال تغير المناخ، مثل التشجيع على إتاحة مزيد من فرص التجارة والاستثمار في إطار آلية التنمية النظيفة، والتنمية الريفية، وتنويع مصادر الإمداد بالطاقة، وإنتاج الوقود الحيوي، واستخدام السلع الأساسية لإنتاج الطاقة. وقال إن مجموعته تعرب عن امتنانها لحكومة المملكة المتحدة لمشروعها المتعلق بالمتطلبات البيئية التي تستفيد منه ثمانية بلدان في المنطقة.

٢٢- وقال ممثل لكسمبرغ، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، إن دور الأونكتاد، كما يستدل من جدول أعمال اللجنة، يذهب إلى أبعد من مجرد بناء القدرات لأغراض المفاوضات التجارية وتنفيذ الاتفاقات التجارية. وأضاف قائلاً إن اللجنة تتيح فرصة جيدة للتفكير في الصلات القائمة بين التجارة والأهداف الإنمائية لإعلان الألفية، وأكد تأييد الاتحاد الأوروبي للنتيجة التي خلص إليها تقرير الأمم المتحدة لمشروع الألفية بشأن الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية ومفادها أن التجارة يمكن أن تكون محركاً قوياً للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، يوافق الاتحاد الأوروبي على أن الزراعة، والوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية، والخدمات، وتيسير التجارة، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، ليست عناصر حاسمة في المفاوضات الراهنة فحسب بل هي أيضاً عوامل أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضاً توصية تقرير الأمم المتحدة لمشروع الألفية بشأن قيام جميع البلدان المتقدمة بتوسيع نطاق الخطط الشبيهة باتفاق "كل شيء عدا السلاح" لتشمل أقل البلدان نمواً. ومن شأن إتاحة وصول أقل البلدان نمواً، على أساس تفضيلي، إلى أسواق البلدان النامية أن ييسر أيضاً التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٢٣- وتابع قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يقدّر الجهود التي يبذلها الأونكتاد لتعزيز معالجة مسألة تمويل السلع الأساسية، وهو يرى أن النهج المقترح في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة مناسب جداً. ويدرس الاتحاد الأوروبي عدة وسائل لدعم عمل الأونكتاد في هذا المجال، ولا سيما العمل الهادف إلى ترويج أفضل الممارسات في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية.

٢٤- وقال إن الاتحاد الأوروبي يتفق مع أمانة الأونكتاد على الأهمية المتزايدة للخدمات وما تنطوي عليه من إمكانيات من أجل التنمية، بما في ذلك أهمية أسلوب التوريد ٤ بالنسبة لجميع الشركاء التجاريين، ولا سيما البلدان النامية. ونظراً لما يتسم به أسلوب التوريد ٤ من أهمية، فقد قدم الاتحاد الأوروبي عرضاً أولياً أساسياً بشأنه. ولا تزال التحويلات الدولية تتأثر بارتفاع تكاليف المعاملات، ولذلك ينبغي خفض هذه التكاليف بزيادة المنافسة وتحسين الكفاءة في قطاع الخدمات المالية. وفيما يتعلق بالمفاوضات الجارية في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، أكد أن إحراز التقدم يتوقف على مشاركة جميع الشركاء التجاريين في عملية طرح الطلبات والعروض. وأكد أن الاتحاد الأوروبي مستعد لمراعاة جميع أوجه المرونة المتاحة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والمبادئ التوجيهية للمفاوضات لصالح أقل البلدان نمواً، وأنه سيولي مصالح البلدان النامية اهتماماً خاصاً في عرضه المنقح للخدمات، على النحو المطلوب في مجموعة مقترحات تموز/يوليه.

٢٥- وفيما يتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية، أوضح أن الاتحاد الأوروبي يتعاون من خلال دول أعضاء معينة تعاوناً وثيقاً مع الأونكتاد، ولا سيما بشأن أنشطة المساعدة التقنية. ولا تعني الشواغل التي أعرب عنها بشأن المعايير البيئية أن هذه المعايير ينبغي خفضها، بل ينبغي توفير الدعم للمصدرين لمساعدتهم على الوفاء بهذه المعايير. وقال إن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن قطاعات اقتصادية معينة يقدم دروساً مفيدة في هذا الصدد.

٢٦- ودعا ممثل بنن، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً، المجتمع الدولي إلى إيجاد حل سريع للمشاكل المحددة التي تعانيها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، فيما يتعلق بالديون الخارجية، وتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدني مستويات الاستثمار، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وتدابير الحماية في الأسواق التصديرية، وعدم استقرار أسعار السلع الأساسية، والافتقار إلى هياكل أساسية ومرافق إنتاج كافية.

٢٧- وأكد أن إنتاج السلع الأساسية وتصديرها يتسمان بأهمية أساسية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، ذلك لأن حصة صادرات السلع الأساسية، كنسبة مئوية من مجموع إيراداتها التصديرية، تتجاوز في كثير من الأحيان الـ ٩٠ في المائة. إلا أن نسبة مئوية ضئيلة فقط من هذه الصادرات تتألف من منتجات مجهزة. وتعاني أقل البلدان نمواً من انخفاض أسعار السلع الأساسية، مما يسبب مشاكل اجتماعية ومشاكل في ميزان المدفوعات. وأكد أن التحليل الذي يجريه الأونكتاد في هذا الصدد مفيد جداً.

٢٨- وقال إن أحد الأسئلة الرئيسية المطروحة هو كيفية استفادة أقل البلدان نمواً من فرصها ومن مزاياها النسبية في قطاع السلع الأساسية. وأكد الحاجة إلى تخفيض و/أو إلغاء الإعانات التصديرية، والدعم المحلي، والذرى التعريفية والزيادة التدريجية للتعريفات الجمركية، والحوافز غير التعريفية. وأكد أيضاً أهمية تيسير التجارة وضرورة تعزيزها. ودعا إلى تطوير القدرات الإنتاجية وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في هذا الصدد. ويشكل تطوير

الهياكل الأساسية والقدرات التجارية بالأولوية في اجتذاب الاستثمارات اللازمة لتحقيق نمو وتنمية اقتصاديين قائمين على الاكتفاء الذاتي.

٢٩- وأضاف قائلاً إن من بين العوامل الهامة، فيما يخص العلاقة بين التجارة والحد من الفقر، تحسين الوصول إلى الأسواق، وبناء الهياكل الأساسية، والتعليم. وشدد أيضاً على الهدف المتمثل في تخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي دعم أقل البلدان نمواً في سعيها للتحويل من إنتاج السلع الأساسية الأولية إلى تجهيز المنتجات. ومن المهم الاستثمار في القدرات المادية والبشرية والمؤسسية في أقل البلدان نمواً، ولا سيما شبكات النقل. ومن العوامل الهامة الأخرى تحقيق الانسجام بين سياسات التجارة الدولية واستراتيجيات التنمية المحلية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. وتوجد ثلاثة تدابير هامة لمساعدة أقل البلدان نمواً، ألا وهي فتح الأسواق أمام المنتجات الناشئة في أقل البلدان نمواً، وتوفير الائتمان البالغ الصغر، وإلغاء ديون أقل البلدان نمواً.

٣٠- وفيما يتعلق بقطاع الخدمات، قال إن خدمات من قبيل النقل والطاقة والتأمين والنشاط المصرفي والصحة والتعليم والسياحة والخدمات المهنية هي خدمات أساسية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، ولا بد من تحسين القدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً فيها وتوفير المساعدة التقنية لها. ويمكن تحقيق فوائد من المفاوضات الجارية في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وبخاصة من حركة تنقل الأشخاص الطبيعيين.

٣١- وقال إن أقل البلدان نمواً تسلم بالعلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة، وبأهمية حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأكد أن هذه البلدان تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة في إطار جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. ورأى أنه ينبغي لدى صياغة المعايير، ومنها المعايير البيئية، مراعاة الظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً، وينبغي مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أقل البلدان نمواً على الوفاء بهذه المعايير. وأخيراً، أعرب عن تقديره للمانحين لما يقدمونه من دعم لبرامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني، ودعا إلى تعزيز هذا الدعم من أجل المضي قدماً في تنمية أقل البلدان نمواً.

٣٢- وقالت ممثلة الهند إن الجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية يتوقع أن تتمخض عن مجموعة من الالتزامات الأساسية في مجال تحرير التجارة تستند إلى المنفعة المتبادلة والتوزيع العادل للفوائد على جميع المشاركين، وتعزيز أوجه التكامل الاقتصادي، وتتضمن تدابير تفضيلية ملموسة لصالح أقل البلدان نمواً. وقد أنشئت لجنة تفاوضية تتألف من فريقين تفاوضيين يجتمعان مرة كل أسبوع (يعني أحدهما بوضع القواعد ويعني الآخر بمسألة الوصول إلى الأسواق). ووضع جدول زمني بهدف اختتام الجولة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد دُعي أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى الانضمام إلى المفاوضات وحضروا الجلسات الرسمية وغير الرسمية للفريقين العاملين. وسيبحث انضمام الأعضاء الجدد في إطار المفاوضات الجارية. ويتوقع المشاركون أن تكون الجولة ناجحة ومجدية ومفيدة للجميع. وأعربت عن تقديرها للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد للنظام الشامل للأفضليات التجارية.

٣٣- وأكدت أن ما لدى الأونكتاد من معرفة وتجربة وخبرة سيساهم مساهمة عظيمة في الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات للأهداف الإنمائية لإعلان الألفية وفي المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ. وينبغي أن تنعكس في أعمال الأونكتاد الولاية المحددة المنبثقة عن الأونكتاد الحادي عشر ونتائج اجتماعات الخبراء. وقد أبرزت وثائق الأونكتاد بوضوح الحاجة إلى توفير المساعدة المالية والتقنية لبناء القدرات في جانب العرض. وتوجد

أمثلة إيجابية مستقاة من عدة بلدان نامية، من بينها الهند، تُظهر أنه من الممكن وضع خطط مالية صالحة ومستدامة لمنتجي السلع الأساسية ومجهزيها والمتاجرين بها، وينبغي للأونكتاد أن يضطلع بمزيد من المبادرات في هذا الصدد.

٣٤- وقالت إنه يتوقع من الأونكتاد أن يعزز التماسك في النظام المالي والنقدي والتجاري الدولي، بالاستناد إلى مبدأ الحفاظ على "حيز السياسات" وأوجه المرونة للبلدان النامية، وهو ما لا ينبغي اعتباره تنازلات أو استثناءات من القاعدة وإنما سمات أصلية لهيكل النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأكدت ضرورة إصلاح الهيكل المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية من حيث الشكل والجوهر كليهما. ويجب أن تكون عملية صنع القرار عملية شفافة وجامعة وقائمة على المشاركة، وينبغي مراعاة البعد الإنمائي في الأنشطة الموضوعية؛ ويتوقع من الأونكتاد أن يواصل أداء دور إيجابي في تحقيق هذا الهدف. أما ما يضطلع به الأونكتاد من عمل بشأن القطاعات الجديدة والدينامية فهو عمل جدير بالثناء ينبغي متابعته بدعم بناء القدرات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. ويمكن توسيع نطاق العمل ليشمل قطاعات أخرى، بما فيها القطاع السمعي البصري، والسياحة، والتكنولوجيا الأحيائية، والسلع والخدمات البيئية، والمستحضرات الصيدلانية. وينبغي أيضاً أن يواصل الأونكتاد عمله الرائد بشأن أسلوب التوريد ٤. وفيما يتعلق بالتجارة والبيئة، لا تزال إقامة حواجز جديدة من خلال فرض شروط بيئية وصحية مسألة تبعث على القلق. وينبغي للمفاوضات المتعددة الأطراف أن تأخذ في الاعتبار الكامل السلع والخدمات البيئية ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. وقالت إن المعارف التقليدية تمثل مسألة أخرى تتسم بالأهمية، وأن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد في استكشاف النهج الشاملة إزاء حماية المعارف التقليدية وتعزيزها وصونها وإدماجها في الاستراتيجيات الإنمائية هي مساعدة جديرة بالترحيب. وينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله بشأن المعارف التقليدية، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٣٥- وشدد ممثل الصين على أهمية تمويل التجارة في السلع الأساسية. وقال إن الجهود التي تبذلها البلدان النامية في هذا المجال لن تكون كافية وسيلزم دعمها بتدابير تتخذها البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية. وأعرب عن تقديره لعمل الأونكتاد في هذا المجال، وأكد ضرورة تعزيز عمله بشأن السلع الأولية. وفيما يتعلق بالخدمات، أكد ما يتسم به أسلوب التوريد ٤ من أهمية بالغة بالنسبة للتنمية المستدامة. ونظراً لافتقار البلدان النامية إلى القدرة التنافسية في مجال التجارة في الخدمات، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تركز على تحرير قطاع الخدمات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما الخدمات المتصلة بحركة تنقل الأشخاص الطبيعيين. ورأى أن الحواجز غير التعريفية تشكل عقبات رئيسية أمام صادرات البلدان النامية وينبغي التصدي لها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وأكد أنه يمكن للأونكتاد أداء دور هام في هذا المجال.

٣٦- وشدد ممثل الاتحاد الروسي على أهمية عمل الأونكتاد بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتكامل الإقليمي. ورأى أن جدول أعمال اللجنة يتيح للدول الأعضاء معالجة قضايا شديدة التعقيد ولكن بالغة الأهمية تدخل في صلب التجارة الدولية.

الفصل الثالث

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التجارة والأهداف الإنمائية للألفية

ملخص أعده الرئيس

ألف - الهدف، والمتحدثون الرئيسيون، والمشاركون في المناقشات

٣٧- روعي في عقد الاجتماع الرفيع المستوى استعراض إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية الذي من المقرر أن يجري كل خمس سنوات والذي سيتوج بعقد جلسة عامة رفيعة المستوى للجمعية العامة تضم رؤساء الدول في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، إضافة إلى محصلة الأونكتاد الحادي عشر، والمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد افتتح الموظف المسؤول عن الأونكتاد الاجتماع الرفيع المستوى الذي أسهم فيه عدد من الشخصيات البارزة^(١).

باء - ما هو الدور الذي يمكن للتجارة أن تؤديه في مساعدة البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي ظل أي الظروف؟

٣٨- ينبغي النظر إلى التجارة والمفاوضات التجارية وتحرير التجارة كوسائل لضمان تحقيق المكاسب الإنمائية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالتجارة ترتبط على نحو لا ينفصم بالأهداف الإنمائية للألفية، حيث إن السياسة التجارية يمكن أن تشكل أداة قوية للتنمية. كما أن التنمية تؤدي بدورها إلى تعزيز التجارة. والمنافع الإنمائية التي يحتمل أن تنتج عن التجارة هائلة، وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن البلدان النامية يمكن أن تحقق مكاسب سنوية تصل إلى ٣٠٠ مليار دولار من خلال تحرير التجارة في مجالات الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات (وبخاصة في إطار أسلوب التوريد ٤).

٣٩- وسوف يكون في مقدور البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاقتصادات الضعيفة والهشة، أن تحقق الإمكانات الكاملة للتجارة إذا ما توفرت لديها القدرات التنافسية الضرورية في مجال التجارة في السلع والخدمات؛ والهياكل الأساسية للنقل؛ والإجراءات الإدارية التي تتسم بالكفاءة؛ والموارد البشرية من خلال السياسات التعليمية؛

(١) قدم سعادة السيد ديباك ك. أ. باتيل، وزير التجارة والتبادل التجاري والصناعة في زامبيا، والسيد باتريك أ. ميسيرلين، أستاذ الاقتصاد في معهد الدراسات السياسية في باريس، عرضين رئيسيين. أما أبرز الذين شاركوا في المناقشات فهم سعادة السيد اليخاندر خارا، سفير شيلي لدى منظمة التجارة العالمية، وسعادة السيد كارلو تروجان، سفير المفوضية الأوروبية لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وسعادة السيد هارديب س. بوري، سفير الهند لدى الأمم المتحدة وسعادة السيد رانسفورد أ. سميث. سفير جامايكا لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد فيرناندو دي ماثيو، سفير المكسيك لدى منظمة التجارة العالمية، وسعادة السيد جوزيف أيلوغو، سفير نيجيريا لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد أنريكي أ. مانالو، سفير الفلبين لدى الأمم المتحدة، والسيد ريتشارد فالون، نائب الممثل الدائم لآيرلندا لدى الأمم المتحدة.

والموارد المالية؛ والسياسات والأطر التنظيمية المحلية المناسبة. وتبعاً لذلك، ينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى زيادة التجارة مقترنة باستثمارات موازية في تنمية جانب العرض وما يتصل بذلك من هياكل أساسية اقتصادية واجتماعية. وينبغي تكملة ذلك بأسواق دولية مواتية خالية من القيود المحجفة والتشوهات؛ وإزالة الحواجز التي تعترض دخول الأسواق (الحواجز غير التعريفية، ومتطلبات المعايير المفرطة، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية)؛ والممارسات المانعة للمنافسة، والهياكل السوقية الاحتكارية؛ ومعالجة مشكلة تآكل الأفضليات التجارية، فضلاً عن تدني وعدم استقرار أسعار السلع الأولية.

٤٠ - ويشتمل الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية على التزام بإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً ومنصفاً ويمكن التنبؤ به وقائماً على قواعد. ولهذه الغاية، ينبغي مواصلة التركيز على إدماج اعتبارات التنمية ضمن مبادئ وعمل النظام التجاري المتعدد الأطراف، بل والأهم من ذلك ضمن المفاوضات المتعلقة بالحقوق والواجبات التجارية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي الاهتمام المناسب للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، وبلدان المرور العابر النامية والدول النامية الجزرية الصغيرة، وبلدان المتخلفة إلى حد بعيد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

جيم - بعد خمس سنوات من اعتماد إعلان الألفية، ما هي القيود القائمة والفرص المتاحة فيما يتعلق بإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً ومنصفاً وقائماً على أساس قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي؟ وما مدى التقدم الذي أحرز إذا قيس بالاستناد إلى غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؟

تقرير ساكس

٤١ - إن تقرير مشروع ألفية الأمم المتحدة المعنون "الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" يقدم في فصله المعنون "تحقيق تقدم في التجارة العالمية"، مساهمة مفيدة في عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية بعد مرور خمس سنوات على اعتمادها. وهو يعرض الأسباب الموجبة لتحرير الزراعة، وإتاحة وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات في المجالات التي تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية. وتشكل التوصيات التي وردت في التقرير بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وحماية البيئة والمعايير البيئية، ومناطق التجارة الحرة، أدلة مفيدة لمزيد من العمل. وهو يسترعي الاهتمام إلى التحديات الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويدعو إلى اتخاذ تدابير تكميلية لدعم هذه البلدان. ومن جوانب التقرير التي تستحق الشناء دعوته إلى إنشاء صندوق خاص بالتكيف التجاري.

٤٢ - ومع ذلك، فقد أعرب عن شواغل فيما يتعلق بالمقاربة المعتمدة في التقرير إزاء الأخذ بنهج متميز يراعي الاحتياجات المحددة للبلدان فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية؛ والمبالغة في طرح مشكلة الأفضليات التجارية؛ واقتراح أطر زمنية طموحة لتحقيق هدف تحرير التجارة بالكامل بحلول عام ٢٠٠٥، مع الإنفاذ العالمي لمبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ عدم التمييز، فضلاً عن إلغاء إعانات التصدير والتقييد الشديد للدعم المحلي لقطاع الزراعة، والدعوة إلى التحرير الطموح غير المقترن بتدابير لبناء القدرات التوريدية من أجل الاستفادة من إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق. ويبدو جدول تحرير التجارة الطموح هذا غير واقعي بالنظر إلى الديناميات التفاوضية الحالية، ومن المؤكد أنه سيكون غير مناسب للبلدان النامية التي يحتمل أن تواجه أغلبيتها الكثير من مشاكل التكيف التجاري، وقد تم اقتراح تنفيذ عملية تراكمية بهدف إحراز

تقدم مطرد من خلال تحقيق تراكم سلسلة من الأهداف المتواضعة. كما أن التقرير لا يتناول بصورة وافية قضية هامة هي قضية السلع الأساسية.

جعل النظام التجاري الدولي أكثر ملاءمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٤٣- إن النظام التجاري الدولي الملائم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يولي الأولوية لقضايا التنمية ويوفر بيئة مواتية تستجيب للاحتياجات والشواغل الإنمائية للبلدان النامية. وينبغي للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يشدد على الإنصاف والعدالة، مع إتاحة المعاملة الخاصة والتفاضلية التي تسمح للبلدان النامية بالحفاظ على المرونة اللازمة في مجال السياسة العامة لتنفيذ السياسات التجارية والاقتصادية والإنمائية بما يتوافق مع احتياجاتها وأولوياتها الإنمائية. وينبغي النظر إلى حيز التحرك المتاح للسياسة العامة باعتباره وسيلة لتعزيز الاستخدام الأفضل للسياسات والخيارات المتاحة الملائمة للتنمية.

٤٤- ومنذ التوقيع على نتائج حولة أوروغواي وتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، لم يتم تحقيق سوى القليل من المكاسب العملية من خلال المعاملة الخاصة والتفاضلية. وقد اعتبر الاستئناف الفوري للمفاوضات الموضوعية بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية مسألة ذات أولوية، إلى جانب رفع مستوى المساعدة ذات الصلة بالتجارة، مع اتخاذ مؤتمر قمة مجموعة الثمانية واستعراض الأهداف الإنمائية للألفية كعاملين محفزتين لهذه العملية. وقد اعتبر البعض أن المعاملة الخاصة والتفاضلية ينبغي (أ) ألا تفضي إلى استثناءات كلية من الواجبات أو الالتزامات المتعلقة بالتحريم أو إلى انحرافات عنها؛ و(ب) أن تستند إلى "المرونة التفاضلية" لا إلى خيارات الخروج الدائم. وقد رفض آخرون الأخذ بهذا النهج القائم على أساس المفاضلة ملاحظين أن بعض البلدان النامية التي يعتبر أنها ذات اقتصادات أقوى تشتمل في الواقع على نسبة أكبر من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

٤٥- وينبغي لتحرير الزراعة أن يركز في البداية على تلك التدابير الحمائية إلى حد كبير والتي تتخذ لصالح المنتجين والمصدرين في البلدان المتقدمة. ولا يزال يتعين معالجة مسألة الوصول إلى الأسواق (خفض التعريفات العالية على المنتجات الزراعية) معالجة فعالة. ويلزم توفر نظام معونة غذائية دولي ومحلي محسن وشبكة أمان اجتماعي من أجل التخفيف من حدة الآثار السلبية المحتملة للتحرير على الفقراء وعلى الفئات الضعيفة. وينبغي النظر في المكاسب التي يمكن أن تتحقق نتيجة لإزالة الحواجز في قطاع الزراعة وتعزيز التبادل التجاري بين بلدان الجنوب في هذا المجال.

٤٦- وفيما يتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، ينبغي أن تركز المفاوضات على منتجات وقطاعات محددة تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية وتحظى بدرجة عالية من الحماية من خلال فرض التعريفات العالية والذرى التعريفية وتصاعد التعريفات في البلدان المتقدمة. وأشار إلى أنه من أجل تحقيق المكاسب المحتملة، ثمة حاجة لتطبيق تدابير حماية موحدة، أي من خلال مواءمة المعدلات التعريفية المطبقة على جميع المنتجات، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الضغوط التي تمارسها جماعات الضغط الصناعية المحلية، وتبسيط الإجراءات الضريبية والجمركية، وتوجيه الاستثمار على أساس الميزة التنافسية الحقيقية، مما يفضي إلى التنوع. وأشار البعض إلى أن عملية تحرير وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق ينبغي أن تنفذ من قبل جميع البلدان، مع عدم إتاحة المرونة إلا لأقل البلدان نمواً. وفي الوقت نفسه، أُقر بأن البلدان النامية سوف تواجه تكاليف تكيف كبيرة ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تغطيتها.

٤٧- ومن المبادرات العملية الممكنة أن تقوم جميع البلدان المتقدمة بتنفيذ مخططات مماثلة لمبادرة "كل شيء عدا الأسلحة" لصالح أقل البلدان نمواً، مع تبسيط قواعد المنشأ التي تنظم هذه المخططات. كما يمكن تكملة هذه المبادرة بمجموعة أوسع من السياسات الداعمة.

٤٨- وقد اعتبرت المفاوضات المتعلقة بالخدمات أكثر إثارة للمشاكل من المفاوضات في قطاعات السلع، حيث إن القيود المفروضة في صناعات الخدمات مجسدة في الأنظمة المحلية. وتعتبر المكاسب التي يحتمل أن تنشأ عن عملية التحرير في إطار أسلوب التوريد ٤ كبيرة. كما ينبغي تحرير الأساليب الأخرى لتوريد الخدمات. ومن أنواع الخدمات الأخرى الهامة ما يشمل تلك التي تعزز الروابط بين التجارة وبناء القدرات والتنمية، مثل خدمات النقل والتوزيع والخدمات البريدية. كما قيل إن هناك فجوة بين التعهدات الملزمة والتحرير الفعلي للخدمات.

٤٩- ويمثل تماسك النظم الدولية قضية هامة في جني المكاسب الإنمائية الكاملة من النظام التجاري المتعدد الأطراف. وبالتالي ينبغي إحراز تقدم في منظمة التجارة العالمية وفي بنية النظام المالي الدولي، حسبما اتفق عليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتري في عام ٢٠٠٢ وذلك من أجل تكملة وتعزيز المكاسب المحققة في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف. وبغية تيسير هذا التماسك بين السياسات العامة، ينبغي للأونكتاد أن يواصل التركيز على جدول أعمال إنمائي واسع للتجارة والتمويل وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

دال - ما الذي يمكن للأونكتاد أن يفعله لتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟

٥٠- إن زيادة مساهمة التجارة في التنمية إلى أقصى حد ما برحت تشكل مبرر وجود الأونكتاد ورسالته الدائمة. ولذلك فإن من الطبيعي أن يسعى الأونكتاد إلى تضمين عمله الجوانب التجارية الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية. ففي الأونكتاد الحادي عشر، شدد توافق آراء ساو باولو على ضرورة تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية. وينبغي للأونكتاد، بوصفه مركزاً فكرياً يعمل من أجل التنمية، أن يواصل طرح الأفكار وأن يعمل كمحفّل للمناقشات بشأن تسخير التجارة من أجل التنمية. وينبغي للأونكتاد، في ما يجريه من تحليلات للسياسات العامة وما يقدمه من مساعدة تقنية وما يضطلع به من عمل في مجال بناء توافق في الآراء على المستوى الحكومي الدولي، أن يواصل إيلاء اهتمام خاص للأهداف الإنمائية للألفية.

الفصل الرابع

تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية: الاتجاهات والقضايا والسياسات العامة

ملخص أعدده الرئيس

ألف - مقدمة

٥١ - قررت لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، في دورتها الثامنة (٢٠٠٤)، أن تعقد لأول مرة اجتماع خبراء بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية^(٢). كما تقرر، في توافق آراء ساو باولو، أن يقوم الأونكتاد بإجراء استعراضات قطاعية للقطاعات الدينامية للتجارة العالمية، الأمر الذي يشكل ولاية جديدة مسندة إلى المنظمة. وقد عقد اجتماع الخبراء في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠٥ واستعرض السياسات والإجراءات الوطنية والدولية الرامية إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في ثلاثة قطاعات: (أ) التعاقد مع مصادر خارجية لتوفير الخدمات القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ و(ب) منتجات الطاقة المتجددة، بما في ذلك الوقود الأحيائي؛ و(ج) المنسوجات والملابس. وبالإضافة إلى دراسة الاتجاهات والقضايا والسياسات العامة في كل قطاع من هذه القطاعات، سلط اجتماع الخبراء الضوء على الدور الذي يؤديه الأونكتاد في دعم البلدان النامية.

باء - التعاقد مع مصادر خارجية لتوفير الخدمات القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات

٥٢ - إن التعاقد مع مصادر خارجية لتوفير الخدمات القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات أخذ يشكل على نحو متزايد مجالاً رئيسياً ذا أهمية بالنسبة لعدد من البلدان النامية. وهناك مجال كبير للعمل المتعلق بالتعاقد مع مصادر خارجية لتوفير الخدمات في هذه الصناعة التي تشتمل على عمليات بمليارات الدولارات، حيث تشير التقديرات إلى أن قيمة هذه العمليات ستتجاوز تريليون دولار بحلول عام ٢٠٠٦. ويمكن لزيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في هذا القطاع أن تؤدي دوراً هاماً في تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها توفير فرص العمل اللائق والمنتج لصالح الشباب؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتأمين توافر فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وإمكانية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام دون هدر الموارد البيئية للبلد. ولنشاط التعاقد مع مصادر خارجية روابط هامة بمختلف أساليب توريد الخدمات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وهذا يحتم على المسؤولين عن رسم السياسات الوطنية والمفاوضين التجاريين النظر إلى هذه الروابط نظرة كلية شاملة.

جيم - منتجات الطاقة المتجددة، بما في ذلك الوقود الأحيائي

٥٣ - إن الطاقة المتجددة توفر للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، فرصاً للحد من الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري. كما أنها تنطوي على إمكانات زيادة صادرات أنواع الوقود الأحيائي القائمة على الزراعة مثل

(٢) توافق آراء ساو باولو (TD/412)، الفقرة ٩٥.

الإيثانول والزيوت النباتية، وبذلك فهي تزيد من إيرادات الصادرات الزراعية. وتتوفر لدى عدد من البلدان النامية أسواق محلية كبيرة وإمكانات تصديرية هامة لمنتجات الطاقة المتجددة. وقد تكون لوجود سوق أقوى لمنتجات الطاقة المتجددة آثار هامة بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية على السواء. وهناك بلدان ومناطق في أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا قد حددت لنفسها أهدافاً جديدة لزيادة استخدام الطاقة المتجددة. وفي حين أن العوامل الرئيسية المحركة لاستخدام الطاقة المتجددة في البلدان المتقدمة تكمن في حماية البيئة، ولا سيما الدور الذي يمكن للطاقة المتجددة أن تؤديه في تحقيق أهداف الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، فإن نقص الطاقة هو الذي يشكل، في البلدان النامية، العامل الرئيسي. وعلاوة على ذلك، فإن أنواع الوقود الأحفائي مفيدة بالنسبة للتنمية الريفية، كما يمكن أن تقدم مساهمة هامة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة هدف القضاء على الفقر. ويمكن للمجتمعات المحلية التي تعمل في زراعة البذور الزيتية والتي تنتج أنواع الوقود الأحفائي الخاصة بها واللازمة لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية أن تكفل لنفسها إمكانية الحصول على الطاقة بصورة مستقلة، مما يحسن نوعية المعيشة. وعلاوة على ذلك، يمكن إعادة تأهيل وإصلاح المناطق المتروعة الأحرار من أجل إنتاج الوقود الأحفائي؛ وهذا يحث من استخدام الحطب الذي ينطوي على مخاطر صحية.

دال - المنسوجات والملابس

٥٤ - عقدت اللجنة اجتماعاً لفريق مناقشة رفيع المستوى بشأن القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة الدولية، مع التركيز على قطاع المنسوجات والملابس، وذلك لمعالجة القضايا التي أثرت خلال اجتماع الخبراء والتي تتصل بهذا القطاع بصفة خاصة^(٣).

سياق ما بعد الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس في قطاع تجارة المنسوجات والملابس

٥٥ - بالنظر إلى الهيكل التصديري الخاص الذي نشأ عن قيود الحصص التي فرضت على مدى أكثر من ٤٠ سنة، فإن انتهاء سريان الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس سوف يزيد من حدة المنافسة في مجال تجارة المنسوجات والملابس وسوف يتطلب حتماً بعض عمليات التكيف القصيرة الأجل. وسوف تكون البلدان والمؤسسات التي تفتقر إلى القدرة التنافسية وتلك التي كانت تستفيد في السابق من الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي هي الأشد تأثراً في فترة ما بعد انتهاء الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس. إلا أنه ينبغي توخي الحذر لتجنب المغالاة في تقدير تأثير إلغاء نظام الحصص. فهناك عوامل أخرى مثل الأفضليات التعريفية، وشروط دخول الأسواق، وتكاليف العمل، والموقع الجغرافي، والسياسات التكنولوجية والتجارية للشركاء التجاريين الرئيسيين، سوف تكون لها تأثيرات بارزة على تجارة المنسوجات والملابس أيضاً. ويجب تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً وإلى البلدان الصغيرة الشديدة التأثر من جراء انتهاء سريان الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس، ولكن هذا يجب أن يتم من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية لا من خلال اعتماد تدابير حمائية.

(٣) تألف فريق المناقشة من السيد سيفارامين بالاياتان، المستشار التجاري، بعثة موريشيوس؛ والسيد منير أحمد، المدير التنفيذي للمكتب الدولي للمنسوجات والملابس؛ والبروفيسور باتريك كونوي، جامعة كارولينا الشمالية؛ والسيد مجدي فرحات، وزير مفوض في البعثة المصرية إلى منظمة التجارة العالمية والرئيس بالإنابة للمكتب الدولي للمنسوجات والملابس.

٥٦- وقد أعرب المشاركون عن تقديرهم للورقة التي أعدها الأونكتاد بشأن "ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية: الآثار المترتبة على انتهاء سريان الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤" (TD/B/51/CRP.1).

المنتجات الدينامية وعوامل قدرتها التنافسية

٥٧- لقد لوحظ أن صناعة المنسوجات والملابس تشكل قطاعاً ناشجاً ولكنها ستظل تمثل قطاعاً دينامياً يوجهه الطلب، والتغيرات في الوضع الديمغرافي، وتزايد مستويات المعيشة، والفرص الناشئة للابتكار والتنويع وتطوير المنتجات المتخصصة. وهذا هو المجال الذي تتمتع فيه البلدان النامية بميزة نسبية واضحة، كما أنه يسهم إسهاماً كبيراً في الحد من الفقر، وتوفير فرص العمل، وتمكين المرأة، وتنمية المهارات، والتنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

٥٨- إن جميع المنتجات القطنية ومنتجات الألياف الاصطناعية تقريباً يُحتمل أن تصبح منتجات دينامية نتيجة لرفع القيود التي كانت مفروضة على الحصص. وسوف يكون تحديد المنتج الدينامي مسألة تدرج ضمن الهندسة الاستراتيجية، على المستوى الوطني ومستوى المؤسسات، للمنتجات المتخصصة وذلك من خلال عمليتي التنويع والتخصص في إطار سلسلة قيم الإنتاج. وتنطوي منتجات الألياف الاصطناعية على إمكانيات كبيرة بصفة خاصة، ذلك لأن الطلب عليها يفوق العرض بنحو ٢٥٠.٠٠٠ طن في السنة. وتشتمل محددات النجاح المتصلة بالإنتاج على مستوى الإنتاجية، والقدرة على إنتاج منتجات متخصصة، ومدى السرعة، والموثوقية، والقدرة على الوفاء بشروط دخول الأسواق. أما العوامل المتصلة بالوصول إلى الأسواق فهي مستويات التعريفات، وإمكانية الوصول على أساس تفضيلي، وقواعد المنشأ، وهي تحدد مدى إمكانية استخدام المنتجين للمواد الخام الأكثر قدرة على المنافسة. كما أن القرب من الأسواق هو عامل أخذ يكتسب أهمية متزايدة.

الشواغل المحلية

٥٩- لقد بدأ بعض البلدان بالفعل يشعر بتأثير برنامج انتهاء سريان الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس، ومن ثم فقد عمدت هذه البلدان إلى اتخاذ تدابير تكيف محلية. وهذه تشمل وضع ترتيبات مؤسسية خاصة لدعم منتجات المنسوجات والملابس، وتوسيع شبكات الإنتاج الدولية، وتعزيز المساعدة المالية للمنتجين، ووضع ترتيبات إنتاج خاصة^(٤) مع المستوردين الرئيسيين لمنتجات المنسوجات والملابس من أجل تأمين الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي. وتسعى البلدان أيضاً إلى إبرام اتفاقات للتجارة الحرة بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب على أمل أن تساعد هذه الاتفاقات في التخفيف من وطأة التأثير الناجم عن انتهاء سريان الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس.

٦٠- وقد تم التشديد على مسألة الوصول إلى التكنولوجيا وتوافر ما يكفي من الموارد لتحديث الصناعة باعتبارهما جانبيين بالغين الأهمية بالنسبة للحفاظ على القدرة التنافسية والتحول نحو القطاعات الدينامية لتجارة المنسوجات والملابس. وتحتاج المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مساعدة لتحسين قدرتها التنافسية، وهذا يمكن أن يتم بوسائل منها بناء الشراكات مع المؤسسات الصناعية في البلدان الصناعية التي تبحث هي أيضاً عن شركاء لتعزيز قدرتها التنافسية.

(٤) مثل مناطق تجهيز الصادرات والمناطق الصناعية المؤهلة.

الشواغل الدولية

٦١- أعرب عن رأي مفاده أنه في سياق فريق التفاوض المعني بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق في إطار مفاوضات الدوحة، ينبغي إيلاء اعتبار خاص لمسألة تآكل الأفضليات الخاصة بأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المتلقية للأفضليات وذلك من أجل مساعدة هذه البلدان في مواصلة الاستفادة من صادراتها من المنسوجات والملابس. واقترح عدة مشاركين أن يُنظر في استثناء المنسوجات والملابس من الاقتراح الخاص بالمفاوضات المتعلقة بالمبادرات القطاعية. كما اقترح بعض المشاركين أن يُنظر أيضاً، في سياق المفاوضات الجارية في إطار فريق التفاوض المعني بالقواعد، في اتخاذ تدابير ترمي إلى دعم أقل البلدان نمواً والبلدان الصغيرة الشديدة التأثر بانتهاء سريان الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس، فضلاً عن اتخاذ تدابير لمنع استخدام تدابير الحماية الطارئة لأغراض حمائية. وينبغي لمبادرة منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالقطن أن تساعد البلدان المنتجة من فئة أقل البلدان نمواً على تطوير صناعات المنسوجات المحلية عن طريق زيادة إيراداتها من العملات الأجنبية.

٦٢- كما أن تحسين الاتفاقات التفضيلية غير القائمة على المعاملة بالمثل يمكن أن يشكل أيضاً تدبيراً هاماً من تدابير دعم التكيف. وكثيراً ما تسجل البلدان النامية المؤهلة للوصول، على أساس تفضيلي، إلى الأسواق في البلدان المستوردة الرئيسية معدلات منخفضة لاستخدام الأفضليات نتيجة لقواعد المنشأ التفضيلية التقييدية إلى حد كبير. ولذلك فإن من الضروري أن تكون هناك قواعد منشأ مرنة إذا ما أُريدَ لهذه البلدان أن تزيد الفوائد التي تحصل عليها من وصولها إلى الأسواق على أساس تفضيلي. كما ينبغي تحسين شمولية الأفضليات، وينبغي إتاحة وصول جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية، وذلك في ما يتعلق بجميع منتجاتها من المنسوجات والملابس.

٦٣- وتعتبر قواعد المنشأ التفضيلية في ما يخص المنسوجات والملابس تمييزية بالنسبة للمصدرين في البلدان التي لا تشارك في اتفاقات التجارة الإقليمية. ومن جهة ثانية، فإن البلدان التي توجد لديها اتفاقات تجارية إقليمية مع البلدان المستوردة الرئيسية يتعين عليها، في حالات معينة، أن تحصل على مدخلاتها من البلدان المانحة للأفضليات لكي تستفيد من إمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي، مما يقلل من قيمة هذه الأفضليات. وإضافة إلى ذلك، فإن التأثير المشترك للتعريفات الجمركية المرتفعة وقواعد المنشأ التقييدية قد أصبح يشكل حاجزاً رئيسياً أمام تجارة المنسوجات والملابس.

٦٤- وقد أخذت الحواجز غير التعريفية، بما فيها التدابير المتصلة بمعايير العمل والبيئة، تؤثر تأثيراً متزايداً على صادرات منتجات المنسوجات والملابس من البلدان النامية. وينبغي معالجة مسألة هذه الحواجز من أجل تمكين هذه البلدان من زيادة مشاركتها في القطاعات الدينامية للتجارة في هذه المنتجات.

٦٥- ويمكن للتعاون في ما بين بلدان الجنوب أن يؤدي دوراً محفزاً في تمكين البلدان النامية من التحول نحو القطاعات الدينامية للتجارة في المنسوجات والملابس وللتخفيف من وطأة تأثير انتهاء سريان الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس. وينبغي للمفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية في ما بين البلدان النامية أن تعزز هذا التعاون. كما يمكن تعزيز التعاون من خلال الاستثمارات، بالرغم من أن قواعد المنشأ التفضيلية المرننة تشكل حافزاً بالغ الأهمية بالنسبة للمستثمرين.

٦٦- ويمكن لآلية التكامل التجاري التي أنشأها صندوق النقد الدولي أن تشكل أداة مفيدة. إلا أن بعض المشاركين أشاروا إلى أن هذه الآلية لا تعالج القضايا المتصلة بالقدرة التنافسية، كما أنها لا تشتمل على توفير تمويل إضافي. وأشار أيضاً إلى أن الشروط التي تفرضها هذه الآلية، و"رزمته" المالية الصغيرة نسبياً، وما يترتب عليها من آثار مُنشئة للديون، هي من الشواغل الرئيسية بالنسبة لتلك البلدان التي تحتاج إلى مساعدة. ولاحظ عدة مشاركون أنه سيكون من الضروري إطلاق مبادرات جديدة مثل مبادرة صندوق التكيف التجاري الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي مؤخراً، وإنشاء صناديق جديدة في إطار مؤسسات بریتون وودز لأغراض التكيف بعد انتهاء سريان الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس.

دور الأونكتاد

٦٧- ينبغي للأونكتاد أن يواصل ما يضطلع به من عمل تحليلي وما يقدمه من مساعدة في بناء القدرات في مجال المنسوجات والملابس بغية مساعدة البلدان النامية على تعزيز مشاركتها في هذا القطاع الدينامي للتجارة، وبخاصة مشاركة أقل البلدان نمواً والبلدان الصغيرة التي تحتاج إلى دعم تكيفها بعد انتهاء سريان الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس. وينبغي للأونكتاد أن يضطلع بعمل تحليلي موجه نحو السياسة العامة وأن يوفر مساعدة تقنية بهدف تحسين وصول ودخول المنتجات والملابس من البلدان النامية إلى الأسواق وتعزيز القدرة التنافسية لهذه المنتجات.

الفصل الخامس

الوصول إلى الأسواق، ودخول الأسواق، والقدرة التنافسية

٦٨- كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند من جدول الأعمال:

"دخول السلع الأساسية إلى الأسواق: دور تمويل التجارة والاستثمار - مذكرة معلومات أساسية أعدها أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/72)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتمويل التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية" (TD/B/COM.1/EM.24/3).

ملخص أعده الرئيس

٦٩- ركزت الدورة على عقبات التمويل التي تعترض دخول السلع الأساسية للبلدان النامية إلى الأسواق. وقد تمثلت الخلفية التي استندت إليها المناقشات في الانخفاض الهائل، خلال فترتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، في الدعم المقدم لأغراض التمويل الزراعي من قبل الوكالات المانحة والحكومات الوطنية على السواء. فالافتقار إلى إمكانية الحصول على التمويل يجعل من الصعب على المنتجين والمجهزين والمصدرين تلبية متطلبات الدخول الصارمة على نحو متزايد في العديد من الأسواق. وبالنسبة للعديد من المنتجات، يتعين على المزارعين والمجهزين والمصدرين الامتثال لمعايير صارمة فيما يتعلق بالجودة، وعملية الإنتاج، والأثر البيئي، وما إلى ذلك. وإن عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات دخول الأسواق هذه يسهم في تهميش عدد كبير من الناس الذين يعتمدون على السلع الأساسية لتأمين سبل عيشهم والذين يزيد عددهم عن ملياري شخص ومن بينهم أعداد كبيرة تعاني من الفقر أصلاً. وقد لوحظ أنه في التقارير الدولية الرئيسية التي صدرت حديثاً بشأن التنمية - تقرير ساكس وتقرير اللجنة المعنية بأفريقيا - تم الاعتراف بواقع الأداء الضعيف للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية. إلا أن هذه التقارير لم تقدم حلولاً أخرى غير الدعوة إلى التنوع. غير أن التنوع لا يمكن أن يحدث في الواقع العملي بين عشية وضحاها وذلك بالنظر إلى حجم اعتماد العديد من البلدان النامية على السلع الأساسية.

٧٠- وقد استمع المشاركون إلى عرض قدم بشأن نتائج وتوصيات اجتماع الخبراء المعني بتمويل التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)^(٥). وكان اجتماع الخبراء قد بحث مسألة النهج الابتكارية إزاء التمويل الزراعي. وقد أتاحت التجارب الناجحة تحسين إدارة مخاطر تمويل القطاع الزراعي عن طريق التحول عن نهج المخاطر الائتمانية الذي تنطوي عليه أساليب التمويل التقليدية (هل سيسدد المقترض ما عليه؟) نحو نهج يقوم على مخاطر الأداء (هل سيضطلع المقترض بأنشطته وينتج أو يجهز السلع الأساسية؟ فإذا لم يفشل المقترض فيضطر إلى التوقف عن العمل، اعتُبر أن قروضه قد سددت بصورة تلقائية). وتشتمل النهج الجديدة على مخططات تزود المزارعين بائتمانات موسمية من خلال برنامج بطاقات ائتمانية عريض القاعدة، ومخططات تمكن المزارعين من أن يصبحوا تدريجياً أصحاب

(٥) تقرير اجتماع الخبراء المعني بتمويل التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية: آليات التمويل

الابتكارية (TD/B/COM.1/EM.24/3)، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

مرافق جديدة لتجهيز السلع الأساسية، ومخططات أسرية تجعل المستثمرين في أسواق رأس المال (صناديق المعاشات التقاعدية وما شابهها) يتنافسون على ممارسة الحق في إقراض المزارعين وأصحاب مزارع تربية المواشي. ويدل بعض النهج على أن مؤسسات التمويل البالغ الصغر يمكن أن تكيف ممارساتها وأن تضع مخططات للإقراض الزراعي تتوفر فيها مقومات البقاء والاستمرار.

٧١- وقد تم إبراز ما تنطوي عليه مخططات التمويل الابتكارية من إمكانات في تعزيز الصادرات الجديدة والدينامية وذلك على أساس التجارب الحديثة في قطاع البستنة في الجنوب الأفريقي. فمخططات التمويل هذه لا تؤدي فحسب إلى تمكين المزارعين والمجهزين من الاستثمار في وسائل الإنتاج اللازمة لتلبية متطلبات دخول الأسواق التي يفرضها المشترون^(٦)، بل إنها تتيح أيضاً اجتذاب الاستثمارات في البنى التحتية البالغة الأهمية، ولا سيما السدود اللازمة لأغراض توفير إمدادات مياه الشرب النظيفة، وإمدادات الكهرباء والري. إلا أن التمويل ليس دواءً شافياً من جميع العلل. فحتى لو كان التمويل متوفراً بسهولة، تظل هناك حواجز كثيرة أخرى تعترض المزارعين والمصدرين المرتقبين، بما في ذلك ضعف مراكزهم في سلسلة التسويق، مما يتيح لكبار التجار والمصارف الاستثمار بالكثير من فوائد مخططات التمويل هذه. وتعتمد مخططات التمويل الزراعي الابتكارية الناجحة على الأخذ بنهج سلسلة العرض الذي يتيح تنظيم الموردين من البلدان النامية لتعزيز مركزهم التفاوضي في مواجهة كبار المشترين مثل سلاسل المخازن التجارية الكبرى.

٧٢- وقد تساءل بعض المشترين في الدورة عما إذا كانت نهج التمويل الابتكارية التي جرى بحثها لا تنطبق إلا على الأسواق الصغيرة نسبياً للمنتجات الجديدة والدينامية. ولاحظ مشتركون آخرون أن هذه المخططات قد استخدمت بنجاح فيما يتصل ببعض المحاصيل التقليدية مثل محاصيل الكاكاو والبن والقطن والذرة والزيوت النباتية. وقد ساعدت هذه المخططات في تحسين القدرة التنافسية، وإتاحة الدخول إلى أسواق جديدة، وإنعاش صناعات تجهيز السلع الأساسية في بعض البلدان.

٧٣- واتفق المشاركون على أنه ينبغي للحكومات والوكالات المانحة أن تستعرض قضية تمويل القطاع الزراعي. كما يمكن لمصارف التصدير - الاستيراد في البلدان النامية أن تؤدي دوراً هاماً في استحداث مخططات الإقراض المناسبة لدعم القطاعات الزراعية في بلدانها. وقد تطورت تقنيات وأساليب التمويل، وتدل التجربة في عدة بلدان على أنه من الممكن تصميم مخططات تمويل حيوية ومستدامة تلي احتياجات منتجي ومجهزي ومصدري السلع الأساسية. ولاحظ بعض المشاركون أن من الأسباب الهامة لعدم استخدام النهج الجديدة لتمويل السلع الأساسية في بلدانهم سبباً يتمثل في نقص الوعي وقلة المعلومات. وتم التشديد على أن النهج المتبعة إزاء معالجة مشاكل السلع الأساسية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار تديني مستويات الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية، واتجاه الانخفاض الطويل الأجل في معدلات التبادل التجاري، والتقلبات المفرطة في الأسعار، والصعوبات المقترنة بشروط الوصول والدخول إلى الأسواق، فضلاً عن المشاركة الفعالة في سلاسل العرض.

(٦) سلاسل المخازن التجارية الغربية الكبرى في الغالب.

الفصل السادس

التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

٧٤- كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند من جدول الأعمال:

"التجارة في الخدمات وآثارها على التنمية: مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/COM.1/71)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالجوانب التجارية والإنمائية للخدمات المهنية والأطر التنظيمية" (TD/B/COM.1/EM.25/3)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية:

الاتجاهات والقضايا والسياسات العامة" (TD/B/COM.1/EM.26/3)؛

ملخص أعده الرئيس

ألف - الاتجاهات في تجارة الخدمات

٧٥- تشكل تجارة الخدمات خمس التجارة العالمية و ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويبلغ متوسط نصيب العمالة في مجال الخدمات قرابة ٤٠ في المائة في البلدان النامية ويرتفع ليصل إلى ٧٠ في المائة في البلدان المتقدمة. وتتيح تجارة الخدمات فرصاً مثيرة للاهتمام بالنسبة للبلدان النامية. وتقدر المكاسب المحققة من خلال تحرير حركة تنقل الأشخاص الطبيعيين بما يزيد عن عشرة أمثال تلك الناشئة عن المجالات الأخرى التي تدرج في نطاق مفاوضات منظمة التجارة العالمية. فحركة تنقل الأشخاص الطبيعيين يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بوسائل منها مثلاً التخفيف من حدة الفقر وإشراك المرأة في صناعات الخدمات.

باء - حالة المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات

٧٦- لقد كان التقدم المحرز حتى الآن في المفاوضات المتعلقة بالخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية متفاوتاً. فهناك ٥٠ عرضاً على مائدة التفاوض. ويعتبر عدد ونوعية العروض الأولية غير مرضيين. وعلى الرغم مما شهدته السنوات العشر الأخيرة من مفاوضات بشأن القواعد المتعلقة بالخدمات، فإن النتائج الملموسة لهذه المفاوضات لا تزال غير مرضية هي الأخرى. وفيما يتعلق بالأسباب التي أفضت إلى الحالة الراهنة للأمور، يعتبر أن دعاة تحرير الخدمات قد فشلوا في ضمان التوازن سواء ضمن المفاوضات المتعلقة بالخدمات (مثل التعهد المعقول بشأن أسلوب التوريد ٤ والالتزام بالدعائم الإنمائية للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، مثل المادة الرابعة وآلية التحوط لحالات الطوارئ)، أو في مجالات التفاوض الأخرى. وقد أبرزت قضايا تسوية المنازعات^(٧) التي عُرِضت على منظمة التجارة العالمية مؤخراً مدى تعقد تصنيف قطاعات الخدمات، والالتزامات المتعلقة بوضع الجداول، والتنبيه بالآثار المحتملة للالتزامات المشمولة بالجداول. وقد أثبتت

(٧) Telmex و Gambling.

الأحكام الصادرة في هذه القضايا صحة توحي الحذر الذي كان قائماً إزاء تقديم تعهدات ملزمة من الناحية القانونية واختبار أوجه مرونة الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، مما يبرز الحاجة إلى الجدولة المتأنيّة للالتزامات.

جيم - خدمات الهياكل الأساسية

٧٧- إن خدمات الهياكل الأساسية تحدّد مستويات القدرة التنافسية الاقتصادية والتجارية للبلدان. وتواجه البلدان النامية مشاكل رئيسية في ضمان توافر تلك الخدمات وفي تحسين الوصول إليها. وبالنظر إلى أن قطاعات الهياكل الأساسية هي قطاعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، فإن توفر الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر ضرورياً. وقد أسفرت عمليات التحرير والخصخصة عن نتائج متفاوتة وبالتالي ينبغي المضي في تنفيذ هذه العمليات بحذر وحكمة. وفي بعض المجالات الحساسة، مثل الخدمات الصحية والتعليمية، قطعت البلدان النامية على نفسها خلال جولة أورغواي، التزامات تتجاوز تلك الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة. وقد يؤدي بعض هذه الالتزامات إلى الحد من قدرة هذه البلدان على دعم هذه القطاعات. ويمكن للتجارة في الخدمات الصحية أن تيسر توفير الرعاية الصحية للمناطق النائية والمناطق التي تعاني من نقص في هذه الخدمات، وأن تولد إيرادات وتحويلات بالعملة الأجنبية، وأن توفر فرص عمل جديدة بالإضافة إلى خدمات جديدة. إلا أنها يمكن أن تفضي أيضاً إلى تحويل اتجاه الموارد وإلى هجرة الأدمغة داخلياً وخارجياً. والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات يتيح المرونة للبلدان ولا يجبرها على أن تقطع على نفسها التزامات بالتحرير لا تكون في مصلحتها. ويتسم تدعيم وزارات الصحة لتمكينها من معالجة القضايا ذات الصلة بالتجارة بأهمية عظيمة.

دال - الخدمات المهنية

٧٨- تحظى الخدمات المهنية بالاعتراف نظراً لما تتسم به من أهمية بوصفها خدمات هياكل أساسية تقوم على الاستخدام الكثيف للمعارف وتكفل الكفاءة الاقتصادية العامة. إلا أن الأهمية النسبية لتجارة البلدان النامية في مجال الخدمات المهنية ما برحت تتراجع مقارنة بأهمية تجارة البلدان المتقدمة في هذا المجال. وتواجه البلدان النامية تحدياً في تنظيم الخدمات المهنية تنظيمياً فعالاً وذلك بسبب ما تعانيه من أوجه ضعف مؤسسي وتنظيمي. وتفتقر بلدان نامية عديدة إلى سياسة خاصة بتصدير الخدمات. وإلى إمكانية الحصول على ائتمانات دون ضمانات تبعية، وإلى هياكل أساسية في مجالي التمويل والتصدير. وفي الوقت نفسه، تواجه هذه البلدان حواجز أمام صادراتها في جميع أساليب التوريد في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات مثل معايير الاحتياجات الاقتصادية، والإجراءات المرهقة للحصول على التأشيرات، ومتطلبات الإقامة أو الجنسية، ونقص الشفافية في اللوائح والأنظمة.

هاء - سياسة تطوير الخدمات وزيادة مشاركة البلدان النامية

٧٩- تترع البلدان النامية إلى وضع "خطط رئيسية" واستراتيجيات وطنية شاملة في مجال الخدمات، مثل تلك التي تدعم التنمية الصناعية والزراعية. ويشكل الافتقار إلى الإحصاءات والمعلومات في مجال تجارة الخدمات أحد القيود الشديدة التي تقيد وضع سياسة تجارية محلية فعّالة في البلدان النامية. ولا تتوفر لدى القطاع الخاص سوى معرفة محدودة بالقواعد التجارية المتعددة الأطراف، ومن ثم فإن مساهمته في المفاوضات هي مساهمة هامشية. ونتيجة لذلك، ينظر إلى القواعد التجارية المتعددة الأطراف باعتبارها قواعد ليس لها سوى القليل من الأهمية بالنسبة للتصدي للشواغل المتصلة

بالتصدير. ومن العوامل الأخرى التي يتعين أخذها في الاعتبار ما يشمل إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، وحركة تنقل الأشخاص الطبيعيين، والإمام بلغات أسواق الصادرات، وتوفر المعلومات عن الأسواق بصورة عامة، والحوافز الضريبية، والإعانات. وعلاوة على ذلك، فإن متطلبات الأسعار الدنيا فيما يتصل بالخدمات والقيود المفروضة على الإعلان في الأسواق المضيفة، والمتطلبات الرأسمالية الكبيرة بصورة مفرطة في مجال المشتريات العامة، والصعوبات التي تواجه شركات الخدمات في الحصول على ائتمانات دون ضمانات تبعية، وعمليات التأمين في مجال المسؤولية أو سوء الممارسة، هي أمور تشكل جميعها حواجز تعترض صادرات الخدمات من البلدان النامية. ومن الضروري في هذا الصدد توفر إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، وأنشطة البحث والتطوير، والوفاء بمعايير الجودة الدولية، والحصول على شهادات جودة الخدمات الدولية من قبل شركات البلدان النامية. وفي سياق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، ينبغي للبلدان النامية أن تركز لا على الخدمات التقليدية فحسب وإنما أيضاً على الخدمات الدينامية السريعة النمو. ويبدو، حتى الآن، أن الميزة النسبية التي تتمتع بها هذه البلدان هي في قطاعات السياحة، والتعاقد على توفير الخدمات من الخارج، والخدمات المهنية، والخدمات المقدمة بواسطة أسلوب التوريد ٤. في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ويعاني بعض البلدان النامية من قيود ناجمة عن وصمها وإدراجها على القوائم السوداء، والتحذيرات من السفر، وانعدام الشفافية في وضع المعايير الخاصة بسلامة السفر.

٨٠- ومع أن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات يُقر بأن عملية التحرير يجب أن تكون تدريجية وأن تراعي الاحتياجات الإنمائية للبلدان، فإن البلدان النامية تعاني في الواقع من ضعف في قدرتها التفاوضية، وهي كثيراً ما تقدم تنازلات نتيجة للشروط التي تفرضها برامج التكيف الهيكلي والضغوط التي يمارسها الشركاء التجاريون الرئيسيون. بل يتوقع حتى من أقل البلدان نمواً التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن تقطع على نفسها التزامات تفوق تلك التي قطعها على أنفسهم الأعضاء الحاليون في المنظمة. وكثيراً ما لا تكون البلدان النامية مدركة تماماً لتلك المجالات التي توجد لها فيها مصلحة فعلية أو محتملة فيما يتصل بتجارة الخدمات، وهذا يضعف قدرتها على تقديم عروض وطلبات أولية معقولة. ومن شأن تقديم المساعدة التقنية وتعريف الأهداف التفاوضية تعريفاً واضحاً يراعي الشواغل الإنمائية أن يسهما في توصل المفاوضات إلى نتائج متوازنة.

واو - التكامل الإقليمي

٨١- إن اتفاقات التجارة الإقليمية/الثنائية أصبحت تشمل الخدمات بصورة متزايدة. والاتفاقات التجارية الإقليمية يمكن أن تسمح بتحقيق تقدم أسرع في عملية التحرير مما يمكن تحقيقه على المستوى المتعدد الأطراف، ولكنها قد تتضمن أحكاماً تحد من المرونة في قطاعات الخدمات، وبخاصة من خلال الربط بين الخدمات والاستثمار. ويمثل التكامل الإقليمي المدعوم بالاعتراف المتبادل بالمؤهلات طريقة من طرق تيسير وتعزيز التجارة من خلال أسلوب التوريد ٤. وتعتبر مشاركة البلدان النامية في اتفاقات الاعتراف المتبادل القائمة أمراً بالغ الأهمية يمكن تيسيره باستخدام أحكام الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

زاي - الصعوبات التي تواجه البلدان النامية

٨٢- شدد عدد كبير من الممثلين على الصعوبات المتأصلة التي تواجه البلدان النامية. فعلى المستوى المحلي، تعاني البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، من ضعف أطرها الاقتصادية والمؤسسية والتنظيمية، وهذا يسهم في ظهور ما تواجهه هذه

البلدان من قيود في جانب العرض. وتتفاقم هذه المشاكل من جراء عدم وجود (أو عدم كفاية) الآليات اللازمة لإجراء مشاورات تشتمل على العديد من الجهات صاحبة المصلحة ولمراعاة الأولويات في المواقف التفاوضية المحددة. ولا يوجد تنسيق ولا صلات بين جنيف والخبراء/مسؤولي التنظيم في العواصم. ويلزم توفير المساعدة، بما في ذلك مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تحديد وبلورة جدول أعمال إيجابي. وفي منظمة التجارة العالمية، كان لوتيرة وتعقد طلبات الوصول إلى الأسواق وما اتسمت به هذه الطلبات من طابع الطموح المفرط أثر سلبي على مفاوضات البلدان النامية.

حاء - تقييم التجارة في الخدمات

٨٣- يعتبر تقييم التجارة في الخدمات أمراً أساسياً من أجل ضمان ترجمة جهود التحرير إلى مكاسب اقتصادية وإنمائية حقيقية. فهو يمكن أن يعالج الشواغل القائمة فيما يتعلق بتحرير الخدمات، بما فيها تلك الشواغل المتصلة بالتنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين أن هذا التقييم مطلوب بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وكذلك في المبادئ التوجيهية التفاوضية، وبينما ذكر أن المفاوضات المتعلقة بالخدمات يجب أن تُكَيَّف وفقاً لنتائج التقييم، لم يتم حتى الآن إحراز أية نتائج مرضية. ومن شأن التقييم الوافي أن يشكل وسيلة لتقييم الكيفية التي يتم بها الوفاء، من الناحيتين الإجمالية والقطاعية، بأهداف الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، ولا سيما من حيث زيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات. وينبغي أن تتمثل مجالات التقييم ذات الأولوية في أساليب التوريد والقطاعات التي تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان النامية. كما يلزم إجراء تحليلات بشأن التدفقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك في إطار أسلوب التوريد ٤.

طاء - آلية التحوط للطوارئ

٨٤- إن إدراج آلية تحوط للطوارئ في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات قد يمثل استجابة ممكنة للصعوبات التي تواجه في مجال التنبؤ بالآثار المترتبة على تحرير تجارة الخدمات، كما يمكن أن يشجع على تقديم عروض والتزامات أعمق. وهناك عدة مقترحات حول السبل الكفيلة بتذليل الصعوبات التقنية في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن آلية التحوط للطوارئ، بما في ذلك صياغة قواعد توفر للحكومات منفذاً لتحديد المفاهيم^(٨)، مع فرض شروط وضوابط صارمة في تطبيق تدابير التحوط للطوارئ^(٩). وثمة حاجة لتوفر الإرادة السياسية اللازمة للاعتراف باستصواب وجدوى وضع آلية تحوط للطوارئ في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

(٨) مثل الصناعة المحلية أو ما شابهها.

(٩) بما في ذلك من خلال معيار الضرورة.

ياء - الإعانات

٨٥- وفيما يتعلق بالإعانات، تم تقديم عرض بشأن الاستنتاجات الأولية التي خلص إليها عمل الأونكتاد في هذا المجال. ويدل هذا العمل على أن الدعم المقدم من الدولة واسع الانتشار على نطاق العالم، وهو قائم في كل قطاع من قطاعات الخدمات. ويجدد عمل الأونكتاد بعدين اثنتين للدعم المقدم من الدولة وهما: التدابير التي تهدف إلى التخفيف من الآثار المترتبة على النتائج السوقية غير المرغوب فيها، والتدابير التي تنطوي على تأثير محتمل مشوه للمنافسة والتجارة الدولية في الأسواق التي تشارك فيها الشركات. ويمكن تصنيف هذه التدابير باعتبارها تهدف إلى تحقيق فوائد لصالح الأسر المعيشية أو المستهلكين، وموردي الخدمات أو المجتمع ككل. واعتبرت التدابير التي تعود بالفائدة على موردي الخدمات الفئة الأهم لأغراض المناقشة في إطار ولاية الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات فيما يتعلق بالإعانات التي تنطوي على آثار مشوهة للتجارة. ويمكن للدعم المقدم من الدولة أن يفضي إلى تعزيز الصادرات وإحلال الواردات أو تحويل اتجاه الاستثمار، ولكن البيانات المتاحة في هذا الصدد لا تزال شحيحة حتى الآن.

كاف - الطريق إلى الأمام

٨٦- لقد انصب قدر كبير من المناقشات على تحديد الطريق إلى الأمام حتى موعد انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وهناك عدة عناصر اعتبرت بالغة الأهمية للمضي قدماً ونجاح في المفاوضات المتعلقة بتجارة الخدمات. ومن هذه العناصر توفر الإرادة السياسية القوية والإرشادات اللازمة. وهذا يتطلب اعتبار المفاوضات المتعلقة بالخدمات أولوية ضمن الأولويات وتزويد المفاوضين بالموارد اللازمة وآليات صنع القرار. وبالمثل، فإن التغلب على "الأزمة" في المفاوضات المتعلقة بالخدمات يتطلب من الجهات صاحبة المصلحة أن تتحمل المسؤولية، بما في ذلك من خلال المضي قدماً في معالجة القضايا الرئيسية التي تهم البلدان النامية.

٨٧- وإن أهداف المفاوضات الحالية مبيّنة في المادتين الرابعة والتاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وفي المبادئ التوجيهية التفاوضية، والطرائق الخاصة بأقل البلدان نمواً، وفي "رزمة تموز/يوليه". وقد حددت البلدان النامية بوضوح أهدافها التفاوضية في القطاعات التي تهمها، وبخاصة في إطار أسلوب التوريد ٤. وشدد البعض على حاجة البلدان لمعرفة ما هي مصالحها (وما هي الصعوبات التي تواجهها في هذا الصدد) ولأن تكون أكثر دقة في طموحاتها (كأن تتجاوز مثلاً العموميات في إطار أسلوب التوريد ٤). وأشار البعض إلى أن التحرير المستقل/القائم يشكل نقطة انطلاق مفيدة لتثبيت عملية التحرير، مع تجنب "مطبات" التحرير الذي لا يخضع لأية ضوابط. وأشار آخرون، من جهة ثانية، إلى أن مستوى الطموح ينبغي أن يحدد على المستوى الوطني لا المستوى المتعدد الأطراف. وينبغي أن يركز التقييم على قطاعات معينة وعلى الخصائص القطرية من أجل تمكين البلدان النامية من تحديد مصالحها التفاوضية. وتم التشديد على أن التعهدات الملزمة فيما يتصل بإتاحة الوصول إلى الأسواق ينبغي ألا تعتبر دواءً شافياً من جميع العلل بالنسبة لجميع البلدان.

لام - العمل المقبل للأونكتاد في مجال الخدمات

٨٨- لقد أدى الأونكتاد دوراً قيماً في دعم البلدان النامية في المفاوضات المتعلقة بتجارة الخدمات على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف. وقد أثني على وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدت للجنة (TD/B/COM.1/71) باعتبارها

مساهمة هامة في المناقشة وفي صياغة السياسات المحلية وفي المفاوضات التجارية. ودعي الأونكتاد إلى مواصلة ما يضطلع به من عمل تحليلي وما يجريه من حوار في مجال السياسة العامة من أجل تعزيز التوصل إلى فهم كامل للآثار ومكاسب الرفاه في إطار أسلوب التوريد ٤ وفي القطاعات الدينامية، بما في ذلك التعاقد مع مصادر خارجية لتوفير الخدمات، وخدمات الهياكل الأساسية، والسياحة. ومن المجالات ذات الأولوية التي أشير إليها ما يشمل الدراسات القطاعية وعمليات التقييم الوطنية، والعمل التحليلي، بما في ذلك العمل المتعلق بفرادى قطاعات الخدمات^(١٠)، والخصائص المحددة لأقل البلدان نمواً، والاقتصادات الصغيرة، واتفاقات التجارة الإقليمية، والتعاون والتدفقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب (بما في ذلك في إطار أسلوب التوريد ٤)، وقضايا التنظيم المحلي، وتحديد القطاعات، والقطاعات الفرعية، التي تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. كما تم التشديد على قضية أسلوب التوريد ١ والتعاقد مع مصادر خارجية لتوفير الخدمات. وطلب من الأونكتاد أن يواصل ويوسع أنشطته في مجال توفير المساعدة التقنية الهادفة والمصممة بحيث تلائم احتياجات المستخدمين. وينبغي للأونكتاد أن يعزز برنامجه في مجال المساعدة التقنية من أجل مساعدة الاقتصادات الصغيرة في التغلب على مشاكل ضعفها، ورصد مشاركتها في تجارة الخدمات، والاستفادة من الفوائد الناشئة عن قطاعات الخدمات الجديدة. وقد كانت هناك أيضاً دعوة قوية لزيادة المساهمات المالية في ما يقدمه الأونكتاد من مساعدة تقنية وما يضطلع به من أنشطة بناء للقدرات بشأن المفاوضات المتعلقة بالخدمات.

(١٠) يشكل التوزيع، على سبيل المثال، قطاعاً ذا أهمية رئيسية بالنسبة للبلدان النامية.

الفصل السابع

التجارة والبيئة والتنمية

٨٩- كانت الوثيقة التالية معروضة على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند من جدول الأعمال:

"التجارة والبيئة والتنمية. مذكرة معلومات أساسية من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/70).

ملخص أعده الرئيس

ألف - المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق

٩٠- لوحظ أن المتطلبات البيئية وما يتصل بها من متطلبات صحية قد أخذت تصبح أكثر تواتراً وصرامة في أسواق الصادرات الرئيسية للبلدان النامية، سواء أكانت في شكل أنظمة ولوائح حكومية أو في شكل متطلبات للقطاع الخاص تندرج في سلسلة العرض أو في شكل مخططات غير حكومية لتحديد المعايير وإصدار الشهادات. وعلى الرغم من أنه ليس هناك سوى القليل من المعايير الدولية المتعلقة بالمتطلبات البيئية وما يتصل بها من المتطلبات الصحية، فإن العديد من هذه المتطلبات القائمة في أسواق الصادرات الرئيسية أخذت تصبح متطلبات "عبر وطنية" من خلال سلاسل العرض. وهذه المتطلبات تنشأ أحياناً دون إيلاء سوى القليل من الاعتبار، أو عدم إيلاء أي اعتبار على الإطلاق، للأوضاع البيئية للبلدان النامية وشواغلها التجارية أو أولوياتها الإنمائية. ومن المهم ضمان أن تؤدي المتطلبات البيئية وما يتصل بها من المتطلبات الصحية إلى تعزيز حماية البيئة والصحة، لا إلى حماية التجارة. أما تحديد ما إذا كانت هذه المتطلبات تمثل بالفعل محفزاً هاماً لتعزيز الاستدامة البيئية أو عقبة تجارية خفية أمام البلدان النامية فهو أمر يحتاج إلى تحليلات تتناول قطاعات محددة.

٩١- إلا أن الوفاء بهذه المتطلبات المتغيرة باستمرار في أسواق الصادرات لا ينطوي على بُعد يتعلق بالوصول إلى الأسواق فحسب بل إنه ينطوي أيضاً على بُعد آخر يتعلق بالتنمية المستدامة. وكثيراً ما يفرض تنفيذ هذه المتطلبات إلى تنافس على الموارد والقدرات النادرة على المستوى الوطني في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة. كما أنه يشكل تحدياً إنمائياً جدياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٩٢- وقد أعرب عن تأييد لفرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق. وسوف تقوم فرقة العمل الاستشارية هذه التي أنشئت مؤخراً بمساعدة البلدان النامية في تحليل الاتجاهات الرئيسية في مجال المتطلبات البيئية وما يتصل بها من متطلبات صحية وفي تبادل الخبرات الوطنية بشأن النهج الاستباقية للوفاء بهذه المتطلبات بغية المحافظة على إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتحقيق المكاسب الإنمائية، وصون الرفاه الاجتماعي. ويمكن لفرقة العمل الاستشارية، من خلال إشراك المنظمات المعنية بالمعايير الطوعية في عملها، والتركيز على التحليلات القطرية والقطاعية، وتبادل الخبرات الوطنية، أن تقدم مساهمة مفيدة في أعمال منظمة التجارة العالمية بشأن المتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق.

٩٣- وما برحت الأسواق الدولية للمنتجات المفضلة بيئياً، مثل المنتجات العضوية، تشكل أسواقاً ديناميكية جداً ويمكن أن توفر فرصاً تصديرية لصالح العديد من البلدان النامية، بالإضافة إلى الفوائد البيئية والاجتماعية والإنمائية الوطنية. إلا أن

المئات من الأنظمة واللوائح والمعايير الخاصة بالزراعة العضوية وما يتصل بها من تجارة أخذت تشكل تحدياً جدياً للمصدرين من البلدان النامية. ثم إن الشهادات المتعددة التي كثيراً ما تكون مطلوبة تؤدي إلى إزالة الحوافز الاقتصادية للتصدير. فمنذ عام ٢٠٠١، ما برحت فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية^(١١) تنظر في القضايا النظرية والعملية التي ينطوي عليها التحول نحو زيادة توحيد الأنظمة والمعايير بغية تيسير وصول صادرات البلدان النامية ودخولها إلى الأسواق.

٩٤- وقد أعرب عن تقدير عام للأونكتاد لما يضطلع به من أنشطة تعاون تقني وبناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية. ورحبت عدة وفود بالجهود المبذولة لزيادة توسيع الشمولية الجغرافية لهذه الأنشطة لتشمل البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة، بما في ذلك من خلال فرقة العمل المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنية ببناء القدرات.

باء - تغير المناخ

٩٥- إن التكاليف التي ينطوي عليها عدم تخفيف الآثار المترتبة على تغير المناخ هي تكاليف هائلة. وبالنسبة للمملكة المتحدة التي تتأثر مجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٥، يعتبر تغير المناخ ومساعدة أفريقيا أولى الأولويات المدرجة على جدول الأعمال. فالبلدان الأفقر التي كانت لها المساهمة الأقل في نشوء هذه المشكلة سوف تكون الأشد معاناة من الآثار المترتبة على تغير المناخ. ولذلك يجب أن يكون من ضمن الأولويات تحويل هذا التهديد إلى فرصة سانحة ومساعدة البلدان في فهم المخاطر ووضع خيارات الاستجابة على صعيد السياسة العامة. وهناك فرص تجارية هائلة يوفرها النمو المستدام والتحول نحو اقتصاد تنخفض فيه مستويات انبعاثات الكربون. ويمكن للأونكتاد أن يساعد من خلال تحديد الفرص الاستثمارية التي تنطوي عليها آلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو. وهذا البروتوكول الذي بدأ سريانه في شباط/فبراير ٢٠٠٥ ليس إلا خطوة أولية في اتجاه الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان الصناعية. إلا أنه يشكل أساساً متيناً للمرحلة التالية من مراحل "دبلوماسية" المناخ.

٩٦- وينبغي للمنظمات الحكومية الدولية المعنية، والمؤسسات العامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، الاضطلاع بدور استباقي في معالجة الجوانب البيئية والاقتصادية والتجارية لتغير المناخ كجزء من نهج جديد في إيجاد حلقة إيجابية تفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة. فسوق الكربون تنشأ كآلية تجاذب بين القطاعين العام والخاص. وقد أخذت الشركات الرئيسية تهيم نفسها الآن للتعامل مع اقتصاد أقل استخداماً للكربون. كما أن العديد من الشركات أخذت تجمع بين أدوات مختلفة من أجل تنويع الخبرات والمخاطر. ولكي يكون بروتوكول كيوتو ناجحاً بحق، ثمة حاجة للمضي قدماً إلى ما بعده.

٩٧- إن التدابير المتخذة للتصدي لتغير المناخ توفر للبلدان النامية أوضاعاً تعود بالفائدة على الجميع. ومن الأمثلة على ذلك أن إنتاج الوقود الأحفائي يساعد في معالجة الأولويات في مجال تغير المناخ والتنمية المستدامة ويوفر، في الوقت نفسه،

(١١) وهي فرقة العمل التي اشترك في إنشائها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية.

إمكانات طيبة للبلدان النامية لكي تزيد حصتها في السوق الدولية. وقد طلب من الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في اغتنام الفرص التي تتيحها السوق الدولية للكربون المنشأة بموجب بروتوكول كيوتو.

جيم - التجارة البيولوجية

٩٨- تقوم عدة بلدان نامية بتنفيذ برامج وطنية في مجال التجارة البيولوجية كجزء من استراتيجياتها الوطنية في مجال التنوع البيولوجي والتزامها بتحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد أعرب عن تقدير للدعم المالي المقدم من حكومتي سويسرا وهولندا ومؤسسة الأمم المتحدة ومرفق البيئة العالمية. ورحب المشاركون في الدورة بالتعاون بين مبادرة التجارة البيولوجية ومؤسسة تنمية الأنديز وجماعة دول الأنديز، فضلاً عن الجهود المبذولة لتعزيز الأنشطة الإقليمية في سياق منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمزون.

٩٩- وأعرب عن اهتمام بمبادرة التجارة البيولوجية كوسيلة للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتقدم أنشطة هذه المبادرة مساهمة قيمة في التعزيز المستدام للتجارة في المنتجات والخدمات. كما تم التأكيد على إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة في منطقتي الأنديز والأمزون. وأعربت عدة وفود عن اهتمام بلدانها بتنفيذ برامج وطنية في مجال التجارة البيولوجية.

١٠٠- وتم التشديد على ما تنطوي عليه منتجات التجارة البيولوجية من إمكانات كبيرة بالنسبة لتنويع الصادرات وتحقيق التنمية الريفية. وأقر أحد البلدان بالعمل المشترك الذي تضطلع به عدة منظمات من القطاعين الخاص والعام من أجل ترويج منتجات وخدمات التنوع البيولوجي المحلية في الأسواق الوطنية والدولية. وطلبت مساعدة من الأونكتاد ومن البلدان المتقدمة للوفاء بمتطلبات الأنظمة المعمول بها في الأسواق الدولية، ولا سيما في مجال المنتجات الغذائية الجديدة.

١٠١- ويبرز إطلاق البرنامج الوطني الخاص بالتجارة البيولوجية في أوغندا في عام ٢٠٠٣ الدور المهم الذي يمكن للتجارة البيولوجية أن تؤديه في أفريقيا كآلية لإدماج المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة في التجارة الدولية، والتصدي لآثار تغير المناخ العالمي، وزيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب، وتيسير عملية صياغة السياسات العامة.

دال - السلع والخدمات البيئية

١٠٢- أشير إلى المفاوضات بشأن "السلع البيئية" في إطار الفقرة ٣١\٣ من إعلان الدوحة الوزاري كمثال على الفوائد التي تنشأ عن التآزر بين أنشطة الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. ورحبت عدة وفود بمساهمة الأونكتاد في أعمال الدورة الاستثنائية لمنظمة التجارة العالمية المعنية بالتجارة والبيئة وكذلك بدورة المفيد في دعم مشاركة البلدان النامية في هذه المفاوضات.

١٠٣- وأشير إلى أن اجتماع لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالتجارة والبيئة المعقود يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير قد دل على عدم وجود حد أدنى من القبول والتوازن في المقترحات التفاوضية. وقد تم تشجيع البلدان النامية على تقديم مقترحات بشأن السلع البيئية. وهناك بعض البلدان النامية التي طلبت معاملة خاصة وتفاضلية وشددت على الأهمية الرئيسية للاهتمام بالجانب التكنولوجي للسلع البيئية. وقد طلبت عدة بلدان نامية المساعدة من الأونكتاد في وضع قوائم وطنية لمثل هذه السلع. ويعمل الأونكتاد على الاستجابة لهذه الطلبات من خلال المشاريع الجارية والجديدة.

الفصل الثامن

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة والبيانات الختامية

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

١٠٤ - اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، توصياتها المتفق عليها بشأن البنود ٣ و ٤ و ٥ من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول أعلاه). وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علماً بتقارير اجتماعات الخبراء الواردة في الوثائق TD/B/COM.1/EM.24/3، TD/B/COM.1/EM.25/3، و TD/B/COM.1/EM.26/3. كما أحاطت علماً بالتقرير المرحلي الذي أعدته الأمانة بشأن تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها في دورتها الثامنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة (TD/B/COM.1/69)، فضلاً عن تقرير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية عن الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠٠٤ (UNCTAD/DITC/MISC/2004/9). وأحاطت اللجنة علماً كذلك بـ "تقرير اجتماع مصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية والطريق إلى الأمام".

١٠٥ - وفي الجلسة نفسها، وفي إطار البند ٧ من جدول الأعمال، وافقت اللجنة على جدول الأعمال المؤقت لدورتها العاشرة (انظر المرفق الأول أدناه)، وكذلك على المواضيع التي ستطرح في اجتماعات الخبراء لعام ٢٠٠٥ (انظر المرفق الثاني أدناه). وقد كان مفهوماً أنه سيتم عقد اجتماع خبراء مخصص بشأن قطاع التأمين بالتعاقب مع اجتماع الخبراء المعني بخدمات التوزيع.

البيانات الختامية

١٠٦ - أعرب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للطريقة الكفؤة والعملية التي جرت بها أعمال الدورة التاسعة للجنة، كما أعرب عن سروره لأنه قد تسنى إنجاز أعمال اللجنة في وقت أبكر مما كان مخططاً له. وقال إنه ينبغي أخذ ذلك في الاعتبار في الدورة المقبلة للجنة.

١٠٧ - وأثنى ممثل الأردن على مبادرة مصارف التصدير والاستيراد، فضلاً عن التقرير المتعلق بالمساعدة التقنية المقدمة في مجال تجارة السلع البيئية.

١٠٨ - وقال ممثل اليابان الذي تحدث أيضاً باسم أستراليا وسويسرا وكندا والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية إنه يأمل في أن يسهم الأونكتاد مساهمة أكبر في الاجتماعات الهامة المعنية بالتنمية، بما في ذلك في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المخصص لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يقدم مساهمته من خلال جميع المحاور الثلاثة لأنشطته.

١٠٩ - وقال ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن دورة اللجنة كانت ناجحة جداً، ولكن مشاركة مجموعته قد تأثرت لأنه كانت هناك اجتماعات هامة أخرى منعقدة في الوقت نفسه. وقال إنه ينبغي للأمانة أن تحاول تجنب حدوث مثل هذا التضارب في مواعيد الاجتماعات في المستقبل.

١١٠ - وقال مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية إن دورات اللجنة ترمج قبل سنة من انعقادها، وإنه ينبغي تشجيع المنظمات الأخرى على مراعاة الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد عند وضع جداول اجتماعاتها. وقال إن الدورة التاسعة للجنة قد نجحت في نقل رسائل رئيسية بشأن الجوانب الإنمائية للقضايا التي عُرِضت عليها.

الفصل التاسع

المسائل التنظيمية

افتتاح الدورة

١١١- عُقدت الدورة التاسعة للجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥. وافتتح الدورة، في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية.

انتخاب أعضاء المكتب

١١٢- قامت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، بانتخاب أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس: السيد داسيو كاستييو (هندوراس)

نواب الرئيس: السيدة فاطمة الغزالي (عمان)

السيدة كارمن دومينغيث (شيلي)

السيدة باربرا ن. ب. ريتبروك (هولندا)

السيد ديمتري غودونوف (الاتحاد الروسي)

السيد إيمانويل فاركو (فرنسا)

السيد المصطفى آيت عمر (المغرب)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

١١٣- أقرت اللجنة، في الجلسة نفسها، جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/COM.1/68 و Corr.1. وبالتالي فقد كان جدول أعمال الدورة التاسعة للجنة كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الوصول إلى الأسواق، ودخول الأسواق، والقدرة التنافسية

٤- التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

- ٥- التجارة والبيئة والتنمية
- ٦- تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة
- ٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة للجنة
- ٨- مسائل أخرى
- ٩- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

١١٤- قررت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، أن تُدرج في تقريرها الملخصات التي أعدها الرئيس بشأن البنود ٣ و ٤ و ٥ من جدول الأعمال، وكذلك بشأن مناقشات فريق المناقشة الرفيع المستوى المعني بالتجارة والأهداف الإنمائية للألفية، وفريق المناقشة الرفيع المستوى المعني بالقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة الدولية. واعتمدت اللجنة مشروع التقرير (TD/B/COM.1/L.30) وأذنت للمقرر باستكمال التقرير عن ضوء أعمال الجلسة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - السلع الأساسية والتنمية
- ٤ - الوصول إلى الأسواق، ودخول الأسواق، والقدرة التنافسية
- ٥ - التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية
- ٦ - التجارة والبيئة والتنمية
- ٧ - تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة للجنة
- ٩ - مسائل أخرى
- ١٠ - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

مواضيع مطروحة للمناقشة في اجتماعات الخبراء في عام ٢٠٠٥

الموضوع ١: الاستعراض القطاعي للقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية

مما جاء في الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو أنه ينبغي للأونكتاد أن يجري استعراضات قطاعية بشأن القطاعات الدينامية في التجارة العالمية. ووفقاً لهذا التفويض وللمقرر الذي اعتمدته اللجنة في هذا الصدد في دورتها الثامنة، فقد بدأت عملية الاستعراضات القطاعية هذه بعقد اجتماع الخبراء المعني بالقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة العالمية الذي عُقد في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد نظر الاجتماع في قضايا التعاقد مع مصادر خارجية لتوفير الخدمات القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات، ومنتجات الطاقة المتجددة، والوقود الأحثائي، والمنسوجات والملابس. ويُقترح أن يقوم اجتماع الخبراء أيضاً بإجراء استعراض قطاعي آخر. ويُقترح كذلك أن ينظر هذا الاجتماع في القطاعات الثلاثة التالية: المنتجات الإلكترونية؛ والمنتجات البحرية، والصلب وما يتصل به من منتجات متخصصة.

الموضوع المقترح ٢: الحواجز غير التعريفية

جاء في الفقرة ٧٧ من توافق آراء ساو باولو أنه ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى توسيع نطاق تحرير وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق في إطار برنامج عمل الدوحة وذلك بهدف خفض حزمة حواجز منها الحواجز غير التعريفية، أو إزالة هذه الحواجز حسب الاقتضاء، وبخاصة الحواجز المفروضة على المنتجات التي تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية. ويُقترح، على هذا الأساس، أن يُعقد خلال عام ٢٠٠٥ اجتماع خبراء في إطار اللجنة ليتناول مسألة الحواجز غير التعريفية بهدف توضيح منهجيات تعريف الحواجز غير التعريفية، وتصنيف هذه الحواجز بحسب طبيعتها ومصدرها، بما في ذلك المجموعات التي تخضع بالفعل لضوابط منظمة التجارة العالمية، والنظر في كيفية التعامل مع الحواجز غير التعريفية، وتقديم الدعم التحليلي ودعم بناء القدرات لصالح البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية. ويوجه نظر اجتماع الخبراء هذا إلى الأنشطة ذات الصلة والاستنتاجات الأولية لفرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق.

الموضوع المقترح ٣: خدمات التوزيع

جاء في الفقرتين ٧٨ و ٩٩ من توافق آراء ساو باولو أن المفاوضات المتعلقة بتحرير خدمات الهياكل الأساسية ينبغي أن تولي الاهتمام الواجب لشواغل جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، وأنه ينبغي للأونكتاد أن يبحث جميع القضايا المتصلة بالتجارة في الخدمات والقدرة المحلية للبلدان النامية في مجال الخدمات. وبالنظر إلى أهمية خدمات التوزيع ضمن خدمات الهياكل الأساسية، وإلى مساهمتها في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات ودورها في التجارة الدولية، يُقترح أن يتم تنظيم اجتماع خبراء بشأن قطاع خدمات التوزيع. ويمكن لهذا الاجتماع أن يحلل تأثير الاتجاهات الراهنة، وأثر الخصائص الهيكلية للبلدان، والسياسات العامة، وأن يقيم القيود التي تواجه البلدان النامية في جانب العرض، وسبل ووسائل بناء القدرات التوزيعية، والحواجز التعريفية التي تواجه مختلف أساليب التوريد، وغير ذلك من الحواجز، بما فيها الممارسات المانعة للمنافسة، والقضايا الناشئة عن المفاوضات الراهنة في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الالتزامات المترتبة بموجب المادة الرابعة - ١ (أ) من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات من حيث الإسهام في زيادة مشاركة البلدان النامية، من خلال الالتزامات المتصلة بإتاحة وصول البلدان النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

Annex III
(English Only)
ATTENDANCE *

1. The following States members of UNCTAD were represented at the session:

Algeria	Libyan Arab Jamahiriya
Australia	Luxembourg
Austria	Madagascar
Bangladesh	Malaysia
Barbados	Mali
Belarus	Mauritius
Belgium	Mexico
Benin	Morocco
Brazil	Nepal
Brunei Darussalam	Netherlands
Bulgaria	New Zealand
Cameroon	Nigeria
Chile	Oman
China	Papua New Guinea
Colombia	Peru
Costa Rica	Philippines
Cuba	Portugal
Czech Republic	Republic of Korea
Denmark	Romania
Democratic Republic of the Congo	Russian Federation
Dominican	Saudi Arabia
Egypt	Serbia and Montenegro
El Salvador	Slovakia
Ethiopia	Spain
Finland	Sudan
France	Switzerland
German	Syrian Arab republic
Greece	Thailand
Guatemala	Tunisia
Haiti	Uganda
Honduras	Uruguay
India	United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
Iran (Islamic Republic of)	United States of America
Ireland	Vanuata
Italy	Yemen
Jamaica	Zambia
Japan	Zimbabwe
Jordan	
Kenya	

* For the list of participants, see TD/B/COM.1/INF.9.

2. The following intergovernmental organizations were represented at the session:

African, Caribbean and Pacific Group of States
 African Union
 European Community
 International Textiles and Clothing Bureau
 Organization for Economic Co-operation and Development
 Organization of the Petroleum Exporting Countries
 South Centre

3. The following United Nations agency was represented at the session:

INTERNATIONAL TRADE CENTER

4. The following specialized agencies and related organizations were represented at the session:

United Nations Industrial Development Organization
 World Health Organization
 World Trade Organization

5. The following non-governmental organizations were represented at the session:

General Category

International Centre for Trade and Sustainable Development
 International Confederation of Free Trade Unions
 International Federation of Business and Professional Women International

Special Category

International Food Policy Research Institute
 International Federation of Organic Agriculture

6. The following special invitees attended the session:

Mr. Noordin Abbas, CEO, Export-Import Bank, Malaysia
 Mr. Luis Abugattas, expert
 Mr. Patrick Conway, University of North Carolina, United States of America
 H.E. Mr. Jose Maria Figueres, former President of Costa Rica and Managing
 Director, World Economic Forum, Geneva
 Mr. Mariano Jordan, MM Asociados, Global Affiliate of Manatt Jones Global
 Strategies, Washington, D.C.
 Mr. Lew Falton, International Energy Agency
 Mr. Mario Marconini, Global Strategies, Washington D.C.
 Mr. Patrick Messerlin, Paris, France
 Mr. Edwin Moyo, CEO, Trans Zambezi Industries, Lusaka, Zambia
 Mr. Jaime Andres Niño, Professor, National University, Colombia
 Mr. Rick Sellers, International Energy Agency
 Mr. S. Sridhar, Executive Director, Exim Bank of India

- - - - -